السامِريّ الشرّير

نهب الأراضي على يد
المستوطنين في الضفّةِ الغربيّة
من خلال رعي الأغنام والماشية

PEACE NOW
سلام الان
שלום עכשיו

כרם נבות
KEREM NAVOT

المهمّة المركزيّة لدينا هي الحفاظ على المناطق المفتوحة. الوسيلة الأساسيّة التي نستخدمها لتحقيق ذلك هي المزارع الرعويّة التي تحتلّ مساحة تزيد بمقدار ضعفَين ونصف عن مساحة المستوطنات.

زئيف (زمبيش) حِفِر، الأمين العام لمنظّمة "أَمَناه"، عقارات يهودا والسّامرة،

23.6.2023

صورة الغلاف: فتى راعي أغنام من البؤرة الاستيطانيّة "لِخَتْحيلَه" الواقعة شرقيّ القرية الفلسطينيّة خان الأحمر.

كانون الأوّل 2024

PEACE NOW
سلام الان
שלום עכשיו

כרם נבות
KEREM NAVOT

تحرير النص باللّغة العبريّة: عامي آشر
الترجمة إلى العربيّة: مها إبراهيم
تحرير الترجمة إلى العربيّة: لورين اسعيد
الترجمة إلى الإنجليزيّة: دانييل برنشتاين
التصميم: ستوديو عينهار
بحث وكتابة: حاجيت عوفران (السلام الآن) ودرور إتكس (كِرِم نابوت)

وفقًا للالتزام المنصوص عليه في التشريعات التي بادرت إليها حكومة إسرائيل في إطار مساعيها لمواجهة المنظّمات المنتقِدة لسياستها في الأراضي المحتلّة، يودّ تنظيم "السلام الآن" توضيح أنّ مصدر الجزء الأكبر من تمويله خلال عام 2024 كان جهات حكوميّة أجنبيّة.

ملخّص

في حزيران 2022، نشرت منظّمة "كِرِم نابوت" تقريرًا بعنوان قطعان المستوطنين - الرعي والنهب الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة", كشف التقرير عن أنّ المستوطنين تمكّنوا، من خلال إقامة 77 بؤرة استيطانيّة رعويّة منتشرة في أنحاء الضفّة الغربيّة حتّى ذلك الحين، من السيطرة على نحو 240,000 دونم، أي ما يعادل حوالي 7% من مساحة الضفّة الغربيّة. منذ نشر التقرير، شهد معدّل إقامة هذه البُؤَر الرعويّة تصاعدًا حادًّا وبوتيرةٍ متسارعة. في كانون الأوّل 2022، تمّ تنصيب حكومة اليمين المتطرّف بقيادة نتنياهو-سموتريتش-بن غفير، التي عزّزت دعم الحكومات السابقة لإقامة هذه البُؤَر، فازدادت هذه الجهود بشكلٍ ملحوظ بعد السابع من تشرين الأول 2023. منذ نشر التقرير الأوّل، تمّ إنشاء أكثر من 70 بؤرة استيطانيّة رعويّة إضافيّة، ممّا أدّى إلى تصاعد ملحوظ في أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون بحقّ الفلسطينيّين. وقد أسفر ذلك، حتى الآن، عن تهجير عشرات التجمّعات الفلسطينيّة ومجموعات الرعاة. في هذا التقرير الصادر عن منظّمتَي "كِرِم نابوت" و"السلام الآن"، نكشف عن أنّ المستوطنين في البُؤَر الاستيطانيّة الرعويّة تمكّنوا حتّى اليوم من السيطرة على ما يقارب 786,000 دونم، أي ما يعادل 14% من مساحة الضفّة الغربيّة. عمليًّا، خلال عامين ونصف فقط، استولى المستوطنون على 70% من مجمل الأراضي التي استولوا عليها حتّى الآن لأغراض الرعي.

مبادئ الطريقة التي انتهجها المستوطنون بدعمٍ من الحكومة والجيش:

1. إنشاء بؤر استيطانيّة رعويّة وإبعاد الرعاة والمزارعين الفلسطينيّين عن أراضيهم المحيطة بها.
2. ممارسة المضايقات والاعتداءات العنيفة والمُمنهَجة ضدّ التجمّعات الفلسطينيّة المجاورة، حتّى تهجيرها قسرًا من المنطقة.
3. السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي التي تمّ تهجير سكّان التجمّعات الفلسطينيّة منها، ومن ثَمّ إقامة بؤر استيطانيّة جديدة عليها.

وهكذا نجح المستوطنون في تهجير أكثر من 60 تجمّعًا فلسطينيًّا ومجموعة رعاة فلسطينيّين, وفي إقامة ما لا يقلّ عن 14 بؤرة استيطانيّة رعويّة على أنقاض هذه التجمّعات أو في محيطها.

يكشف فحص المناطق التي استولى عليها المستوطنون أنّ غالبية هذه الأراضي ليست مصنّفة كـ"أراضي دولة"، وذلك أيضًا وفقًا لتعريفات السُّلطات الإسرائيليّة ذاتها؛ إذ تُشكّل "أراضي الدولة" ما يقارب 40% فقط من المناطق التي استولى عليها المستوطنون. إضافةً إلى ذلك، تشير البيانات إلى أنّ نحو 41% من المناطق المُستولى عليها قد أعلن الجيش الإسرائيليّ عنها كـ"مناطق إطلاق نار" يُحظر على المدنيّين الذين ليسوا هم من سُكّان المكان الدخول إليها، أي مناطق يُحظر، رسميًّا، على المستوطنين الدخول إليها. حوالي 4.4% من المناطق التي تمّ الاستيلاء عليها ضمن البؤر الاستيطانيّة الرعويّة تقع داخل حدود السُلطة الفلسطينيّة (المناطق المُصنَّفة أ و ب).

منطقة استولت عليها بؤر استيطانيّة رعويّة	دونم	النسبة المئويّة من مُجمَل المساحات المُستولى عليها
المُجمَل	786,000	100%
مناطق السُّلطة الفلسطينيّة (مناطق أ و ب، والمحميّات التوافقيّة)	34,365	4.4%
مناطق إطلاق نار	324,000	41.2%
مناطق نفوذ المستوطنات	101,400	12.9%
أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين*	281,500	35.8%
أراضٍ أُعلن عنها كـ"أراضي دولة"	121,950	15.5%
أراضي دولة مسجَّلة في السّجلّ العقاريّ (الطابو)	198,910	25.3%
أراضٍ غير مُحدَّدة الملكيّة وفقًا لخرائط الإدارة المدنيّة	134,127	17%

* مُجمَل الأراضي المصنّفة كأراضٍ خاصّة وفقًا لخرائط الإدارة المدنيّة، وتشمل الأراضي المسجَّلة وغير المسجَّلة (انظروا التفاصيل أدناه)

عقود تخصيص للمراعي

قامت "دائرة الاستيطان" التابعة للمنظّمة الصهيونيّة العالميّة المسؤولة (بتوكيلٍ من الدولة) عن إدارة مئات الآلاف من الدونمات في الضفّة الغربيّة، بعيدًا عن أيّ رقابة أو إشراف عامّ- بمنح عشرات المستوطنين "عقود تخصيص للمراعي". ووفقًا لنيابة الدولة، فقد خصّصت الدائرة حوالي 80,000 دونم في الضفّة الغربيّة للمستوطنين، وذلك لأغراض الرعي. هذه العقود تُمكّن المستوطنين من السيطرة على مئات الآلاف من الدونمات الإضافية التي لا تشملها عقود التخصيص، ومن الحصول على دعم الدولة الماليّ، مع العلم أنّه يُحظَر على الدولة، رسميًّا، تمويل أنشطة "غير قانونيّة". علاوةً على ذلك، يستخدم المستوطنون عقود التخصيص أيضًا أمام الجهات العسكريّة في الميدان، لدفعها إلى مساعدتهم في طرد الرعاة والمزارعين الفلسطينيّين من المناطق التي يسعَوْن إلى السيطرة عليها.

في هذا التقرير، يُكشف لأوّل مرّة عن عشرات عقود تخصيص المراعي التي أبرمتها "دائرة الاستيطان" مع عشرات المستوطنين المختلفين، والتي يُرجّح أنّها تمثّل فقط نصف عدد العقود القائمة. ومن خلال العقود التي تمكّنّا من الحصول عليها، يتّضح ما يلي:

- قامت "دائرة الاستيطان" بتخصيص آلاف الدونمات لعشرات المستوطنين دون طرح مناقصات أو مقابل ماديّ.
- تنصّ عقود التخصيص على أنّ الهدف من تخصيص الأراضي هو "الرّعي"، لكن في غالبيّة الحالات، أقام المستوطنون بؤرًا استيطانيّة غير قانونيّة، دون تصاريح بناء وبشكلٍ يتعارض بوضوح مع شروط العقد.
- الخرائط المُرفقة في العقود تمّ إعدادها بطريقة تنمّ عن إهمالٍ واضحٍ وتفتقر إلى الدّقّة. وحسب تقديرنا، فإنّ هذا الإهمال ليس مجرّد خطأ عفويّ، بل إنّه إجراء متعمَّد يهدف إلى تسهيل سيطرة المستوطنين على أراضٍ لم تُخصّص لهم.
- في جميع العقود، هناك عدم ملاءمة بين المساحة المذكورة في العقد (بالدونمات) والمساحة المشمولة في الخرائط المُرفَقة.
- بعض العقود تُخصِّص أراضي للمستوطنين سبق تخصيصها في عقود أخرى لمستوطنين آخرين، وذلك لأغراض السكن أو الزراعة.
- بعض التخصيصات تشمل أراضي ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين (بمساحة إجماليّة تقارب 9,000 دونم)، وهي أراضٍ لا يمكن، قانونيًّا، أن تكون تحت تصرّف "دائرة الاستيطان"، كما لا يمكن بالتأكيد أن تُخصَّص للمستوطنين.
- أكثر من 10,000 دونم من الأراضي المُخصّصة في هذه العقود هي أراضٍ مُعلَنة، لكنّها لم تخضع للمراجعة من قِبل فريق "الخطّ الأزرق"، وهو ما يخالف توجيهات المستشار القانونيّ.
- أكثر من 5,000 دونم من الأراضي التي تمّ تخصيصها للمستوطنين تقع داخل مناطق إطلاق النّار، وهي مناطق يُحظَر على المستوطنين دخولها.
- في أحد العقود، خصّصت "دائرة الاستيطان" لأحد المستوطنين حوالي 1,060 دونمًا داخل أراضي السُلطة الفلسطينيّة (المنطقة ب).

كما نوّهنا، تستند هذه النتائج فقط إلى عقود التخصيص التي تمكّنّا من الحصول عليها حتّى الآن.

تمويل البؤر الاستيطانيّة الرّعويّة

إنّ الدعم الحكوميّ للبؤر الاستيطانيّة الرّعويّة، ولعمليّات التهجير القسريّ من التجمّعات الفلسطينيّة، وللسيطرة على الأراضي- لا يقتصر على الحماية العسكريّة المباشرة التي يوفّرها الجيش الإسرائيليّ، ولا على التخصيص المكثّف للأراضي من قِبل "دائرة الاستيطان"، بل إنّه يتعدّى ذلك إلى نظامٍ ماليٍّ شامل يضخّ عشرات الملايين من الشواقل إلى البؤر الاستيطانيّة الرعويّة سنويًّا. فيما يلي نورد القنوات الرئيسة التي تمكّنّا من تحديدها، والتي تُستخدم لتمويل هذه الأنشطة:

- **54 مليون شاقل لتمويل "عناصر الأمن" في البؤر الرعويّة:** تحت بند ميزانيّة "عناصر الأمن لنقاط الاستيطان"، تموّل الحكومة شقّ طرق، ألواح طاقة شمسيّة، بوّابات كهربائيّة، مركبات، طائرات مسيّرة (درونز)، كاميرات، مولّدات كهربائيّة، أعمدة إنارة وغيرها.
- **حواليّ 30 مليون شاقل سنويًّا لـ "أقسام الدوريّات":** تحت بند ميزانيّة "إنشاء وتشغيل أقسام الدوريّات" في الضفّة الغربيّة، تغطّي الحكومة رواتب عناصر الدوريّات، المعدّات، المركبات، الطائرات المسيّرة والصور الجويّة، بالإضافة إلى البنية التحتيّة في الميدان مثل شقّ طرق، وضع أسوار، تركيب كاميرات علنيّة وخفيّة وإنشاء بوّابات.
- **مِنَح لـ "المتطوّعين في الزراعة":** تقدّم الحكومة تمويلًا للجمعيّات التي تدير برامج لاستقدام متطوّعين يعيشون في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة، بمبالغ تصل إلى ملايين الشواقل سنويًّا.
- **مِنَح الرعي:** بين عامي 2017 و 2024، قدّمت وزارة الزراعة منحًا بقيمة 3 ملايين شاقل تقريبًا للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة (إضافة إلى 2.6 مليون شاقل قُدّمت لمستوطني "مَفو حورون"، الذين يربّون قطيعًا من البقر يُقدَّر أنه يسيطر على نحو 9,000 دونم في منطقة "بارك كندا").
- **مِنَح "المبادرات التجاريّة" من دائرة الاستيطان:** على مرّ السنين، حصل أصحاب البؤر الاستيطانيّة الرعويّة على نحو 1.6 مليون شاقل من دائرة الاستيطان لدعم مشاريعهم التجاريّة. إضافةً إلى هذه المنح، قدّمت الدائرة قروضًا لأصحاب البؤر، إلّا أنّ قيمة هذه القروض غير معروفة.
- **ملايين من منظمة "أَمَناه":** منظمة المستوطنين "أَمَناه"، التي فُرضت عليها عقوبات من قِبل بريطانيا والولايات المتّحدة لدورها في إنشاء ودعم البؤر الاستيطانيّة الرعويّة التي يرتبط سكّانها بأعمال عنفٍ ضدّ الفلسطينيّين، استثمرت ملايين الشواقل في إقامة هذه البؤر، وقدّمت لأصحابها قروضًا، وإلى جانب ذلك ترافقهم خلال عمليّات تثبيت وجودهم في الأراضي.
- **ملايين من "كاكال" (الصندوق القوميّ اليهوديّ):** في السنوات الأخيرة، استثمر الصندوق القوميّ اليهوديّ نحو 4.7 مليون شاقل في البؤر الرعويّة، وذلك بواسطة تمويل المتطوّعين العاملين فيها، وبذريعة "مساعدة الشباب المُعرَّضين للخطر".
- **تبرّعات من جهاتٍ خاصّة بدعمٍ حكوميّ:** تجمع البؤر الاستيطانيّة الرعويّة مبالغ كبيرة من التبرّعات التي يقدّمها أفراد بواسطة جمعيّات مختلفة، من بينها جمعيّات يتمّ الاعتراف بتبرّعاتها، لأغراضٍ ضريبيّة، كمصروفات.

فهرس المحتويات

- **الملخَّص** **01**
- **المقدّمة** **06**
- **القسم الأوّل: السيطرة على مئات الآلاف من الدونمات بواسطة البؤر الاستيطانيّة الرعويّة** **12**
  - إنشاء البؤر الاستيطانيّة الرعويّة 12
  - تهجير تجمّعات رعويّة فلسطينيّة: المفتاح للسيطرة على المزيد من أراضي الرعي 14
  - الأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنين في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة: النتائج الرئيسة 17
- **القسم الثاني: عقود تخصيص الأراضي الموقَّعة مع المستوطنين لأغراض الرعي** **23**
  - دَوْر دائرة الاستيطان في السيطرة على الأراضي 24
  - عقود الرعي الممنوحة للمستوطنين: النتائج الرئيسة 27
- **الفصل الثالث: تمويل البؤر الاستيطانيّة الرعويّة** **44**
  - الحكومة الاسرائيليّة 44
  - دائرة الاستيطان 44
  - منظّمة "أَمَناه" 50
  - الصندوق القوميّ اليهوديّ (كاكال) 52
  - تبرّعات بدعمٍ حكوميّ 54

المقدّمة

في حزيران 2022، نشرت منظّمة كِرِم نابوت تقريرًا بعنوان "قطعان المستوطنين —الرّعيّ والنهب الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة" (تقرير "قطعان المستوطنين" فيما يلي). أُرفِقت مع التقرير خريطة تفاعليّة يُمكن من خلالها التعرُّف على مواقع البؤر الاستيطانيّة الرعويّة التي كانت قائمة آنذاك، وعلى المساحات التي تستولي عليها تلك البؤر، والتي قدّرنا نطاقها آنذاك بحوالي 240,000 دونم. مرّت سنتان ونصف منذ نشر التقرير، شهدت الضفّة الغربيّة خلال هذه المدّة تدهورًا حادًّا ومتصاعدًا في الأوضاع.

في 29 كانون الأوّل 2022، تمّ تنصيب حكومة اليمين المتطرّف: الحكومة السابعة والثلاثين، والسادسة برئاسة بنيامين نتنياهو. افتُتحت وثيقة المبادئ الأساسيّة للحكومة بالجملة التالية: "للشعب اليهوديّ حقّ حصريّ وغير قابل للنقاش في جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتطويره في جميع أجزاء أرض إسرائيل، في الجليل والنقب والجولان، وكذلك في يهودا والسامرة."

بعد أيّام قليلة من تشكيلها، أعلنت الحكومة حربًا على الجهاز القضائيّ، الجهات الرقابيّة، المستوى المهنيّ في الوزارات الحكوميّة، وبطبيعة الحال، على وسائل الإعلام أيضًا. ولمّا بدا أنّ الأزمة السياسيّة العميقة التي تعاني منها إسرائيل منذ سنوات قد بلغت ذروتها، نفّذت حركة حماس في 7 تشرين الأوّل 2023 مجزرة شنيعة وغير مسبوقة، من حيث نطاقها، في مستوطنات النقب الغربيّ، أودت بحياة أكثر من 1,200 إسرائيليّ، غالبيّتهم من المدنيّين. الحرب التي شنّتها إسرائيل بعد المجزرة مباشرةً سجّلت بدورها مستويات جديدة من الوحشيّة والقسوة؛ إذ أسفرت حتّى الآن عن مقتل أكثر من 45,500 فلسطينيّ من سكّان غزة، غالبيّتهن من المدنيّين أيضًا.

الفصل الحاليّ من الصراع، الذي يُعدّ الأكثر دمويّةً منذ بدايته قبل أكثر من مئة عام، لم يستثنِ بطبيعة الحال الضفّة الغربيّة؛ فقد شهدت هي الأخرى تدهورًا حادًّا منذ السابع من تشرين الأوّل، وهو تدهور يندرج في سياق سلسلة طويلة من التصعيد الذي يمارسه المستوطنون ضدّ الفلسطينيّين خلال السنوات الأخيرة، والذي أخذ يتفاقم بشكلٍ ملحوظ منذ صيف 2022. أبرز مظاهر هذا التصعيد هو تهجير عشرات التجمّعات الرعويّة. بدأت هذه الظاهرة بتهجيرِ سكّان تجمّع "راس التين" في تمّوز 2022، واستمرّت بموجةِ عنفٍ متزايدة خلال النصف الثاني من العام ذاته. السِمة الرئيسة لهذه الموجة كانت الانتقال من تهديد الفلسطينيّين والاعتداء عليهم في مناطق الرعي المفتوحة إلى مهاجمة تجمّعات الرعاة في منازلهم، وأكثر من مرّة كان ذلك برعاية الجيش.

إنّ الارتفاع الحادّ في عنف المستوطنين يرتبط بشكلٍ مباشر بظاهرة البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. هذا ما صرّح به أحد المُهجَّرين من تجمّع "راس التين" للصحفيّة "عميرة هاس" في صحيفة "هآرتس"، إذ تعرّضوا لهجومٍ من مجموعة مستوطنين قدِمت من بؤر رعويّة قريبة تقع بين مستوطنتَي "كوخاف هشاحر" و"شيلو":
"كنّا جالسين في الخيمة، وفجأة ظهرت أربع سيارات مدنيّة وأخرى عسكريّة... نزل منها حوالي 15 مستوطنًا، بالإضافة إلى أربعة أو خمسة جنود. وقفتُ عند مدخل الخيمة. هاجمني أكثر من مستوطن. أمسك بي بعضهم، ضربني أحدهم بهراوةٍ ورشّ آخر على عينيّ غاز الفلفل. خرجتْ زوجتي، فهاجمها أحدهم بهراوة. لم تكن ضربة واحدة، بل خمس ضربات. فقدتْ وعيها".

كان هذا الهجوم واحدًا من سلسلة اعتداءات أدّت في النهاية إلى تهجير التجمّع. وكما هو متوقّع، فإنّ "النجاح" الذي تحقّق بتهجير "راس التين" شجّع على شنّ هجماتٍ على تجمّعات أخرى، انتهى بعضها بطريقة مشابهة؛ فبين حزيران 2022 ومجزرة السابع من تشرين الأوّل، تمّ تهجير ست تجمّعات رعويّة إضافيّة.

بعد السابع من تشرين الأوّل 2023، بدأت موجة تهجير أخرى أكبر بكثير، هُجّر خلالها حتّى الآن نحو 60 تجمّعًا ومجموعةً رعوية في أنحاء الضفّة الغربيّة، معظمها بشكلٍ كامل. تقع غالبيّة هذه التجمّعات والمجموعات جنوبيّ جبل الخليل وعلى الأطراف الشرقيّة لـ"ظهر الجبل" من جانبَي شارع 458 (شارع ألون). هذا التهجير حوّل بسرعة مناطق شاسعة تُقدّر بمئات الآلاف من الدونمات إلى مناطق لا يمكن للمزارعين والرّعاة الفلسطينيّين التواجد فيها على الإطلاق، أو على أقلّ تقدير، مناطق يشكّل التواجد فيها خطرًا مباشرًا وفوريًّا.

في الأشهر الأخيرة، تبيّن أنّ اعتداءات المستوطنين على تجمّعات الرعاة الفلسطينيّين التي هُجّرَت من مناطق ج لا تزال مستمرّة، وذلك حتّى بعد لجوئهم إلى مناطق ب. فعلى سبيل المثال، يوم السبت الموافق 3.8.2024، هاجم مستوطنون في منطقة "شيلو" عائلات بدويّة كانت قد هُجّرت من خربة "عين الرشّاش" خلال تشرين الأوّل 2023، ولجأت إلى غرب قرية "المغيّر". يُعدّ هذا الهجوم جزءًا من سلسلة متزايدة من الهجمات التي ينفّذها المستوطنون في السنوات الأخيرة ضدّ تجمّعات فلسطينيّة في مناطق ب.

وبينما أظهرت معظم الحكومات الإسرائيليّة منذ عام 1967 تسامحًا واضحًا تجاه عنف المستوطنين، تتبنّى الحكومة الحاليّة موقفًا داعمًا علنيًّا لهذا السلوك. وقد أثارت هذه السياسة موجة غير مسبوقة من الانتقادات الدوليّة، صاحبَتْها قرارات من عدّة دول، وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة ودول الاتّحاد الأوروبيّ، بفرض عقوباتٍ اقتصاديّة وحظر دخول على المستوطنين المتورّطين في أعمال العنف. بالإضافة إلى ذلك، فُرضت عقوبات اقتصاديّة على عددٍ من البؤر الاستيطانيّة الرعويّة التي يملكها بعض هؤلاء المستوطنين، فضلًا عن منظّماتٍ أخرى، من أبرزها "أَمَناه" و"هاشومير يوش"، المنخرطة في إنشاء بؤرٍ استيطانيّة غير قانونيّة، وفي السّيطرة العنيفة على الأراضي وتقديم التمويل والدعم للمستوطنين المتورّطين في أعمال العنف.

عشرات البؤر الاستيطانيّة التي أُقيمت منذ السّابع من تشرين الأوّل (بعضها قريب من المواقع التي هُجّرت منها تجمّعات رعويّة فلسطينيّة قبل ذلك بوقتٍ قصير، إن لم يكن في المواقع ذاتها) أصبحت نقاط انطلاق لموجاتٍ جديدة من العنف، تصيب تجمّعاتٍ فلسطينيّة إضافيّة. تجد هذه التجمّعات نفسها مُحاصرة في دوائر عنف تتوسّع باستمرار. إنّ موجة العنف الحاليّة من قِبل المستوطنين هي، بالتّالي، نتيجة للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة القائمة، وفي الوقت ذاته عاملٌ يدفع إلى إقامة بؤر استيطانيّة جديدة، تُنتج بدورها مزيدًا من العنف.

في 19 تمّوز 2024، صَدَر الرأي الاستشاريّ لمحكمة العدل الدوليّة في لاهاي، والذي خلَص إلى أنّ الوجود الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة هو وجود غير قانونيّ، وأنّ على إسرائيل إنهاء هذا الوضع في أسرع وقتٍ ممكن. في الفقرة 154 من الرأي الاستشاريّ، أكّدت المحكمة أنّ حقيقة عدم ردع إسرائيل عنفَ المستوطنين ضدّ الفلسطينيّين، وعدم محاسبة مُرتكبي هذا العنف، يُسهمان في ترسيخ واقعٍ يُعرّض الفلسطينيّين وممتلكاتهم للخطر. وبذلك، تُخلّ إسرائيل بالتزاماتها كقوّة احتلال بموجب القانون الدوليّ الذي يفرض عليها مسؤوليّة حماية سلامة السكّان الواقعين تحت الاحتلال وأمنهم:

"The Court considers that the violence by settlers against Palestinians, Israel's failure to prevent or to punish it effectively and its excessive use of force against Palestinians contribute to the creation and maintenance of a coercive environment against Palestinians. In the present case, on the basis of the evidence before it, the Court is of the view that Israel's systematic failure to prevent or to punish attacks by settlers against the life or bodily integrity of Palestinians, as well as Israel's excessive use of force against Palestinians, is inconsistent with the obligations identified in paragraph 149 above."

إنّه لَمن الضروريّ التأكيد على أنّ عنف المستوطنين ليس هو نتيجةً لـ"خللٍ في تطبيق القانون" أو لوجود "عناصر خارجة عن السيطرة"، كما أنّه ليس ظاهرة برزت مع تنصيب حكومة اليمين المتطرّف. إنّ عنف المستوطنين يُشكّل، منذ عقودٍ طويلة، إحدى الركائز الجوهريّة لمنهجيّة الحكم الذي أنشأته إسرائيل والذي تعمل على ترسيخه في الضفّة الغربيّة، وهي منهجيّة تهدف إلى تجريد الفلسطينيّين من أراضيهم وتهجيرهم قسريًّا من مناطق آخذة في التوسّع باستمرار.

هناك شهادات كثيرة لا تُعدّ ولا تُحصى، مكتوبة ومصوّرة، تُظهر أنّ هذا العنف يُمارَس في كثير من الأحيان تحت أعين الجنود الإسرائيليّين الذين ليس فقط أنّهم لا يحاولون منع هذه الاعتداءات، بل يوفّرون الحماية للمستوطنين، ويحولون دون تمكّن الفلسطينيّين من الدفاع عن أنفسهم. لقد تفاقمت هذه الظّاهرة جدًّا منذ السّابع من تشرين الأوّل عندما جرى تجنيد آلاف المستوطنين في وحدات "الدفاع الإقليميّ" المنتشرة داخل المستوطنات وفي محيطها، ممّا منحهم صلاحيّات تنفيذيّة شبيهة بصلاحيّات الشرطة، بحكم كونهم جزءًا من القوّات العسكريّة. إنّ هذا الطمس غير المسبوق للحدود بين المجالَين المدنيّ والعسكريّ يخدم بشكلٍ مباشر العناصر العنيفة بين المستوطنين.

إنّ خذلان ملايين الفلسطينيّين يوميًّا أمام عنف المستوطنين، وأمام الجهات الإسرائيليّة المسؤولة عن تطبيق القانون والتي تتنصّل من التزاماتها القانونيّة (سواء بموجب القانون العسكريّ الإسرائيليّ أو القانون الدوليّ)- يرسّخ واقعًا يضمن استمرار هذا العنف، تصاعدَه بوتيرةٍ أكثر حدّة وسقوط المزيد من الضحايا.

تجمّع "سمرة" في شمال غور الأردن، الذي هُجّر جزء من سكانه على يد المستوطنين في تشرين الأوّل 2023

السّياق السياسيّ

لا يُمكن فهم ظاهرة البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة وتداعياتها دون التطرّق إلى السياق السياسيّ الداخليّ في إسرائيل. فمنذ توقيع "اتّفاقيّات أوسلو"، التي بموجبها قُسّمت الضفّة الغربيّة إلى مناطق أ، ب و ج، شهدت السياسة الإسرائيليّة انقلابًا جذريًّا في طريقة تعاملها مع هذه المناطق. في اتّفاق طابا (أوسلو 2)، الذي وُقّع بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة في أيلول 1995، اعترفت إسرائيل بمبدأ وِحدة الأراضي الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، والتزمت بنقلها تدريجيًّا إلى السُلطة الفلسطينيّة خلال 18 شهرًا (المادّة XI 2). إلّا أنّ هذا الالتزام لم يُنفَّذ على أرض الواقع؛ فقد أخذت إسرائيل تتراجع تدريجيًّا عن تعهّداتها الواردة في الاتّفاق. منذ عام 2009، ومع تشكيل بنيامين نتنياهو لحكومته الثانية، أخذت تتسرّب، من اليمين المتطرّف إلى الوسط السياسيّ، فكرة اعتبار مناطق ج مناطقَ يحقّ لإسرائيل الاستيطان بها من جهة، ويحقّ لها من جهة أخرى منع الفلسطينيّين من التوسّع أو التمركز فيها.

في حزيران 2021، نشرت وزارة الاستخبارات الإسرائيليّة وثيقة رسميّة من 58 صفحة، تعكس التحوّل في التصوّر الإسرائيليّ اتّجاه مناطق ج. تحمل هذه الوثيقة العنوان: "المعركة الفلسطينيّة على مناطق ج — تشكيل واقع أمنيّ في الميدان، وصفٌ ودلالات"، وتصف بالتفصيل ما يسمّيه مؤلّفوها بـ"جهود السيطرة على مناطق ج" (والمقصود هو جهود الفلسطينيّين، بقيادة السُلطة الفلسطينيّة وبتمويلٍ دوليّ). في ختام الوثيقة، ترد قائمة مقترحات للتنفيذ. قُسّمت تلك المقترحات إلى "رِجلَيْن" (كما ورد في النصّ الأصليّ): الأولى "دفاعيّة"، والثانية "تصميميّة-هجوميّة". تركّز "الرِّجلُ الدفاعيّة" على جهود الإحباط والمنع، لا سيّما بواسطة لجم أعمال البناء وهدم المباني الفلسطينيّة في المناطق ج، تلك التي تصنّفها إسرائيل، بشكلٍ شبه مطلق، على أنّها غير قانونيّة. أمّا "الرِّجل التصميميّة-الهجوميّة"، فإنّها تتضمّن توصيات حول "تطوير المنطقة وتعزيز السيطرة الإسرائيليّة عليها" (ص 58-54). على الرغم من أنّ المصطلح "بُؤر استيطانيّة" يظهر في الوثيقة للإشارة إلى المباني الفلسطينيّة فقط (أي "البُؤر الفلسطينيّة غير القانونيّة")، إلا أنّ الرسالة الضمنيّة واضحة؛ فـ"تعزيز السيطرة الإسرائيليّة" هو مصطلح ملطّف يُخفي وراءه، من ضمن ما يُخفي، مشروع البُؤر الاستيطانيّة الرعويّة الذي تنغمس فيه الدولة بشكلٍ عميق، كما سيتضّح لاحقًا.

هذه التوجّهات التي تراكمت على مدار سنواتٍ طويلة تقودُ بطبيعتها إلى الاستنتاج بأنّ لإسرائيل الحقّ في ضمِّ الضفّة الغربيّة، أو على الأقلّ أجزاءٍ منها. في الحقيقة، خلال السنوات الأخيرة، تسرّب خطاب الضمّ من أوساط اليمين المتطرّف إلى جهات وسطيّة في الساحة السياسيّة الإسرائيليّة. قُبيل الانتخابات للكنيست الحادية والعشرين في نيسان 2019، وهي الانتخابات الأولى التي خاضها بنيامين نتنياهو كمُتّهم في قضايا جنائيّة، أعلن عن نيّته ضمّ "يهودا والسامرة". وعلى الرغم من أنّ هذا التعهّد لم يُنفَّذ، فإنّ خطاب الضمّ طُرِح للمرّة الأولى كمسألة عمليّة، ومنذ ذلك الحين أخذ يترسّخ تدريجيًّا. إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتّحدة في 5 تشرين الثاني 2024 تزيد من احتمال تنفيذ حكومة اليمين المتطرّف الإسرائيليّة نيّتها بضمّ أجزاءٍ من الضفّة الغربيّة. ومن المؤكّد أنّ عمليّات التهجير القسريّ والمنهجيّ للفلسطينيّين، التي شملت مئات الآلاف من الدونمات خلال السنوات الأخيرة، ستُسهِّل تنفيذ هذه الخطوة.

هيكل التقرير

هذا التقرير المشترك بين منظّمتَي "السلام الآن" و"كِرِم نابوت" مقسّم إلى ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأوّل الوضع الرّاهن في الضفّة الغربيّة، مع التركيز على مواقع البؤر الاستيطانيّة الرعويّة والمناطق التي يسيطر عليها المستوطنون بهدف منع دخول الفلسطينيّين. يعتمد هذا القسم بشكلٍ أساسيّ على عمل ميدانيّ مكثّف أجرته منظّمة "كِرِم نابوت"، ويشمل متابعة ومسحًا للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة، وللمناطق التي تسيطر عليها هذه البؤر.

القسم الثاني من هذا التقرير مُخصَّص لاستعراض وتحليل عشراتٍ من عقود تخصيص الأراضي للرعي، وهي عقود تمّ توقيعها بشكلٍ أساسيّ بين "دائرة الاستيطان" والعشرات من المستوطنين. وصلت هذه العقود إلى فريق متابعة الاستيطان في "السلام الآن" بعد تقديم طلب بموجب قانون حرّيّة المعلومات إلى وزارة الزراعة، وذلك كمحاولة للتحقّق من حجم الدعم الذي تقدّمه الوزارة للمنظّمات التي تساند البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. معظم هذه التخصيصات نفّذتها "دائرة الاستيطان" التي تدير، نيابةً عن الدولة، أغلب الأراضي العامّة في الضفّة الغربيّة دون أيّ شفافيّة تُذكر.

إنّ انعدام الشفافيّة ليس أمرًا عشوائيًّا: في عام 2015، أقرّت الكنيست قانونًا ينصّ على أنّ أحكام قانون حرّيّة المعلومات ستُطبّق على "دائرة الاستيطان" فقط "فيما يتعلّق بإدارة شؤونها الماليّة... بما في ذلك معلومات حول نفقاتها، إيراداتها، تقاريرها الماليّة وتحديد ميزانيّتها وتنفيذها، وذلك إضافة إلى معلومات تتعلّق بالمناقصات والعقود المُبرَمة لتنفيذ معاملات تجاريّة أو أعمال أو لشراء خدمات، تلك التي تكون طرفًا فيها". هذه الصياغة المُتقنة، التي صاغها عضو الكنيست الشاب آنذاك بتسلئيل سموتريتش- هدفت إلى استثناء كلّ ما يتعلق بأنشطة "دائرة الاستيطان" في مجال إدارة الأراضي من قانون حرّيّة المعلومات، بما في ذلك جميع عقود تخصيص الأراضي التي تُبرمها مع المستوطنين. يأتي هذا على الرغم من أنّ الدائرة تعمل باسم الدولة وتُموَّل بالكامل من ميزانية الدولة. لقد تمّ الكشف عن عقود التخصيص التي يعتمد عليها هذا التقرير بعد أكثر من عشر سنوات من المحاولات الفاشلة للحصول على معلومات من "دائرة الاستيطان" بهذا الشأن. ومع ذلك، ورغم أنّ المعلومات التي نعرضها هنا هي معلومات جزئيّة وتعود لعدّة سنوات، إلّا أنّها تُظهر بوضوح النهج الذي تتبعه السُلطات.

القسم الثالث من التقرير مُخصَّص لقضيّة تمويل البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. كما يتّضح من البيانات التي تُنشر هنا لأوّل مرّة بشكلٍ مُكثّف، فإنّ هذه البؤر ليست مشروعًا عفويًّا نشأ من العدم، بل تقف خلفه جهات تمتلك نفوذًا واسعًا وإمكانات كبيرة، وعلى رأسها وزارات حكوميّة مختلفة، مجالس إقليميّة ومحليّة، "دائرة الاستيطان" ومنظّمة المستوطنين "أَمَناه".

في إطار العمل على هذا التقرير، قمنا بتحديث الخريطة التفاعليّة التي برزت إثر نشر تقرير "قطعان المستوطنين" قبل عامين ونصف. توضّح هذه الخريطة النقاط التاليّة:

- تجمّعات رعويّة فلسطينيّة هُجّرت منذ صيف 2022.
- بؤر استيطانيّة رعويّة أنشأها مستوطنون.
- مناطق خاضعة حاليًّا لسيطرة البؤر الرعويّة.
- حظائر أبقار وأغنام لا يسكن المستوطنون بالقرب منها، لكنها تُعتبر أدوات فعّالة في السيطرة على المنطقة.
- مناطق مشمولة في عقود التخصيص المتوفّرة لدينا.

حظيرة أبقار في غور الأردن تقع في منطقة خصّصتها "دائرة الاستيطان" للمستوطن تسوريئيل ليلينتال عام 2021

إنشاء البؤر الاستيطانيّة الرعويّة

كما ورد في تقرير "قطعان المستوطنين"، منذ التسعينات وحتّى حزيران 2022، تمّ إنشاء 79 بؤرة استيطانيّة رعويّة، وقد قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فئاتٍ رئيسة:

- **البؤر الاستيطانيّة الرعويّة:** بؤر يكون الرعي فيها هو النشاط المركزيّ لسكّانها.
- **البؤر الفرعيّة:** بؤر أُنشئت كفروع لبؤرٍ رعويةٍ أقدم منها.
- **البؤر الزراعيّة:** بؤر تحتوي على قطعان من الأغنام أو الماعز، لكنّها ليست النشاط المركزيّ لسكّانها.

منذ حزيران 2022، شهدت وتيرة إنشاء البؤر الاستيطانيّة الرعويّة ارتفاعًا حادًّا. وحتّى كانون الأول 2024، تمّ إنشاء حوالي 70 بؤرة رعويّة إضافيّة من الأنواع الثلاثة المذكورة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إنشاء عشرات البؤر الاستيطانيّة الأخرى التي لا تحتوي حاليًّا على قطعان أغنام أو ماشية. معظم هذه البؤر كانت قد أُنشئت بعد السابع من تشرين الأوّل، كجزءٍ من جهدٍ متواصل لاستغلال حالة الطوارئ من أجل السيطرة السريعة على مناطق واسعة، وهو جهد تظهر نتائجه في جميع أنحاء الضفّة الغربيّة.

بؤر استيطانيّة حسب عام الإنشاء

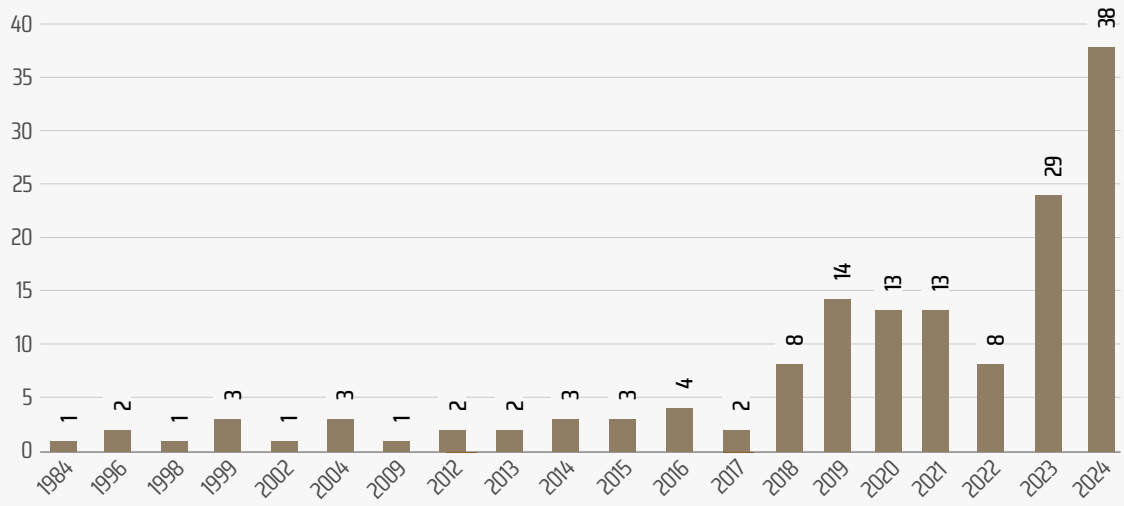

الثورة التكنولوجيّة في خدمة المستوطنين

أحد العوامل الأساسيّة التي تُمكّن المستوطنين من السيطرة على المناطق المفتوحة في الضفّة الغربيّة هو توظيف التكنولوجيا. في السنوات الأخيرة، استُثمرت مبالغ طائلة في اقتناء وسائل مراقبة واستطلاع تُوفّر للمستوطنين قدرة عالية على التحكّم بالدخول إلى مناطق شاسعة والبقاء فيها. تشمل هذه الوسائل طائرات مسيّرة (درونز)، كاميرات ظاهرة ومخفيّة، أجهزة للرؤية الليليّة وبوّابات يتمّ تشغيلها عن بُعد. بعض هذه الوسائل يُقتَنى بأموال مُحوّلة من ميزانيّات وزارات حكوميّة مختلفة (كما سيتضّح لاحقًا)، والبعض الآخر بتبرّعاتٍ من جهات خاصّة.

حاجز أُقيم على الطريق المؤدّي إلى مسطّحات رعي واسعة استولى عليها المستوطنون في شمال غور الأردن

تهجير تجمّعات رعويّة فلسطينيّة - مفتاح السيطرة على مناطق رعي إضافيّة

في شهر تمّوز 2022، شهدت الضفّة الغربيّة حادثة غير مسبوقة؛ إذْ تمّ لأوّل مرّة تهجيرُ تجمّع فلسطينيّ بأكمله من موقعه على يد المستوطنين مباشرةً، لا على يد الجيش. هذا التجمّع هو تجمّع رعاة "رأس التين" البدويّ، الذي تواجد لعقودٍ من الزمن شمال شرق مدينة رام الله على أراضي قرية "كفر مالك" الفلسطينيّة. قبل أشهر قليلة من تهجيرهم، قمنا بزيارة المكان واستمعنا إلى السكّان وهم يروون عن العنف الممنهج والمتصاعد الذي يتعرّضون إليه على يد المستوطنين الذين أقاموا، قبل نحو عامين من تلك الحادثة، بؤرة استيطانيّة عنيفة تُعرف باسم مزرعة "ميخا"، وتقع على بُعد كيلومتر واحد جنوب منازلهم. تُعدّ هذه البؤرة واحدة من البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة التي أنشأها مستوطنون من مستوطنة "كوخاف هَشاحر" المعزولة والعنيفة على مرّ السنين.

في نهاية المطاف، كان السبب المباشر لتهجير التجمّع هو سلسلة من الاعتداءات الوحشيّة التي نفّذها المستوطنون برفقة جنود من القاعدة العسكريّة القريبة، إذ اقتحموا منازل سكّان التجمّع واعتدوا عليهم في داخلها. في محادثة أجريناها مع أحد السكّان بعد وقت قصير من التهجير القسريّ، أوضح أنّه طالما كانت هجمات المستوطنين تقتصر على المراعي المفتوحة، فقد تمكّنوا من الصمود بطريقة ما. لكن، عندما بدأ المستوطنون بالاعتداء، الضرب، الإذلال وتدمير الممتلكات داخل منازلهم وأمام أفراد أُسَرهم، أصبح الخطر والإذلال أكبر ممّا يمكن تحمّله، فاضطرّوا إلى الفرار من المكان خلال أيّام قليلة.

إنّ "نجاح" المستوطنين في عمليّة التهجير القسريّ لتجمّع "رأس التين" شجّع مستوطنين في مناطق أخرى من الضفّة الغربيّة على اعتماد هذا الأسلوب. وخلال الخمسة عشر شهرًا التي مرّت بين تهجير سكّان "رأس التين" ومجزرة السابع من تشرين الأوّل 2023، تمّ تهجير خمسة تجمّعات رعويّة فلسطينيّة أخرى. فعلى سبيل المثال، تمّ تهجير تجمّع "ودادي" في الطرف الجنوبيّ من الضفّة الغربيّة صيف 2022 بعد اعتداءات شنّها مستوطنون من بؤرة "ميتاريم" الاستيطانيّة القريبة، والتابعة للمستوطن "ينون ليفي". أمّا تجمّع "عين سامية"، فقد تمّ تهجيره بعد ذلك بعام تقريبًا، أي في صيف 2023، وأيضًا على يد مستوطنين قدِموا من البؤر الاستيطانيّة المحيطة بمستوطنة "كوخاف هَشاحر".

إذًا، مجزرة السابع من تشرين الأوّل جعلت المستوطنين مستعدّين لمواصلة حملة تهجير التجمّعات الرعويّة الفلسطينيّة بشكلٍ غير مسبوق. وبالفعل، خلال الأيّام والأسابيع الأولى التي تلت المجزرة، قام المستوطنون بتهجير العديد من تجمّعات ومجموعات الرعاة الفلسطينيّين؛ ففي 19 تشرين الأوّل 2023، بعد 12 يومًا من المجزرة، نشرت منظّمة "بِتسيلِم" خريطة توضّح 28 تجمّعًا مُهجّرًا، منها 22 تجمّعًا هُجّر بشكلٍ كامل، وستة تجمّعات بشكلٍ جزئيّ. في العام المنصرم، شهدت الضفّة الغربيّة موجة تهجير واسعة النطاق، فقد هُجّر عشرات التجمّعات والمجموعات الرعويّة الفلسطينيّة على يد المستوطنين، وذلك بدعمٍ مباشر من الجيش. تُعدّ هذه الموجة غير مسبوقة من حيث نطاقها، ولم يُشهَد لها مثيل منذ احتلال الضفّة الغربيّة في حزيران 1967. وصل عدد التجمّعات والمجموعات الرعويّة التي هُجّرت منذ تمّوز 2022 إلى أكثر من 60 تجمّعًا. وقد أتاح هذا التهجير للمستوطنين فرصة السيطرة على مئات الآلاف من الدونمات الإضافيّة خلال آخِر عامين ونصف.

مخلّفات مبانٍ بقيت في الموقع الذي كان يقطنه سكان تجمّع "المعرّجات" الذين هُجّروا في تشرين الأوّل 2023

إنشاء بؤر استيطانيّة بالقرب من مواقع هُجّر فلسطينيّون منها

على مدار آخِر عامين ونصف، أُنشئت عدّة بؤر استيطانيّة جديدة في مواقع أو بالقرب من مواقع هُجّر سكّان التجمّعات الرعويّة الفلسطينيّة منها. في بعض الحالات، كان إنشاء البؤرة الاستيطانيّة سابقًا لعمليّة التهجير، فشكّل وجودها السبب المباشر لتهجير السكّان. أمّا في حالاتٍ أخرى، فقد أُنشئت البؤرة الاستيطانيّة بعد تهجير السكّان الفلسطينيّين، بهدف الحيلولة دون عودتهم إلى تلك المناطق. في المجمل، تتوفّر لدينا معلومات عن 14 بؤرة استيطانيّة رعويّة أُقيمت بالقرب من مواقع هُجّر منها السكان الفلسطينيّون.

- **سِمري -** هُجّر السكّان قبل السابع من تشرين الأوّل، ويقيم المستوطنون في الموقع حاليًّا.
- **البَقعة -** أُنشئت "مزرعة يِنون" قبل تهجير سكّان التجمّع في تمّوز 2023.
- **القابون -** أُنشئت "مزرعة تِئِناه" خلال صيف 2023، ممّا أجبر سكّان التجمّع على مغادرة الموقع.
- **برية تِقوع -** أُنشئت "مزرعة ظِهرا" عقب تهجير عدّة عائلات كانت تقيم في المنطقة خلال تشرين الأوّل 2023. بالإضافة إلى ذلك، استولى المستوطنون على عدد من المباني الفلسطينيّة الواقعة داخل المنطقة المُصنّفة كمحميّة توافقيّة، وذلك بعد تهجير سكّانها منها.
- **القانوب -** أُقيمت مبانٍ على طول السلسلة الجبليّة، قرب المواقع التي كانت تقيم فيها عائلات رعويّة من قرية "سعير" التي هُجّرت من المنطقة خلال تشرين الأوّل 2023.
- **عين الرشّاش -** أُنشئت بؤرة "جال يوسف" عقب تهجير السكّان خلال تشرين الأوّل 2023.
- **خربة الرظيم -** هُجّر السكان خلال تشرين الأوّل 2023، ثم أُقيمت بالقرب منها بؤرة "عسائيل جنوب".
- **خربة الطيّبة (إذنا) -** هُجّر السكان خلال تشرين الأوّل 2023، ثم أُقيمت في الموقع بؤرة "أدورا شرق".
- **أم دوريت -** هُجّر السكان خلال تشرين الأوّل 2023، ثم أُقيمت بالقرب منها "مزرعة دروما".
- **برية حِزما -** هُجّر السكان خلال تشرين الأوّل 2023، ثم أُقيمت في الموقع بؤرة "إم هبَنيم".
- **عين السُّخن -** أُنشئت البؤرة خلال آذار 2024، ممّا أجبر سكّان التجمّع على مغادرة الموقع.
- **خلّة المغارة** (جنوب شرق ديربدوان) - أُنشئت "مزرعة حنانيا" بالتزامن مع تهجير عائلات بدويّة خلال عام 2024.
- **أم الجمال -** في آب 2024، أُنشئت بؤرة استيطانيّة شرقي قاعدة التدريب "تيفِتس" شماليّ غور الأردن، ممّا أجبر سكّان التجمّع على مغادرة المنطقة.
- **فُروش بيت دجن -** هُجّرت العائلات التي كانت تقيم شرقي مستوطنة "ميخورا"، وأُقيمت في الموقع "مزرعة أفِياه".

"مزرعة ينون" (على خلفيّة مستوطنة ألون)، في الموقع الذي كان يقيم فيه سكّان التجمّع الرعويّ الفلسطينيّ "البقعة" حتى تمّوز 2023

المنهجيّة: كيف تمّ تقدير نطاق المناطق الرعويّة التي استولى عليها المستوطنون؟

لقد تمّ مسح المناطق التي خضعت لسيطرة المستوطنين (والتي كان خضوعها نتيجة إنشاء البؤر الاستيطانيّة الرعويّة)، وقد رُسمت الخرائط لتلك المناطق، اعتمادًا على مراقباتٍ ميدانيّة للكشف عن مؤشّراتٍ تدلّ على بقاء المناطق الزراعيّة الفلسطينيّة دون زراعة لفترة طويلة، وعلى شقّ طرق جديدة ومدّ شبكات مياه وإقامة أسوار وبوّابات. إضافةً إلى ذلك، اعتمدنا على مصدر مهمّ آخر وهو مقابلات ومحادثات أجريناها مع رعاة ومزارعين فلسطينيّين منعهم المستوطنون المقيمون في البؤر الاستيطانيّة من الوصول إلى مناطق واسعة. من الجدير التنويه إلى أنّ المناطق التي شملها رسم الخرائط في إطار هذا المشروع **لا تضمّ كافّة المناطق التي يسيطر عليها المستوطنون في الضفّة الغربيّة والتي يُحظر على الفلسطينيين دخولها،** بل تقتصر على المناطق التي يُحظر الوصول إليها كنتيجة مباشرة لإقامة البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. علاوة على هذه المناطق، هناك مناطق شاسعة أخرى تمّ الاستيلاء عليها بوسائل مختلفة ولغاياتٍ متنوّعة، مثل: بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة واستغلالها لأغراضٍ زراعيّة، أو إنشاء ما يُسمّى بـ"المناطق الأمنيّة" المحيطة بالمستوطنات والبؤر الاستيطانيّة.

إنّ تعريف المنطقة على أنّها خاضعة لسيطرة المستوطنين لا يعني بالضرورة منع الفلسطينيّين من الوصول إليها بشكلٍ كامل في جميع الحالات، بل إنّ ذلك يشير إلى وجود نطاقٍ متنوّعٍ من الحالات، يتراوح بين مناطق يُحظر على الفلسطينيّن الوصول إليها بشكلٍ مطلق، وأخرى تُفرض فيها قيود صارمة على وصولهم إليها. معظم المناطق التي يسيطر عليها المستوطنون ليست محاطة بأسوارٍ أو حواجز مُقامة تمنع الدخول إليها، إلّا انّ ظاهرة إقامة الأسوار باتت تتزايد بشكلٍ ملحوظ. في أغلب الحالات، يُمنع الفلسطينيّون من الوصول إلى هذه المناطق من خلال ممارسات عنف تتفاوت في حدّتها، بدءًا من التهديدات والمضايقات اللفظيّة، مرورًا بسرقة القطعان والاعتداءات الجسديّة العنيفة، وصولًا إلى القتل.

منطقة في شمال غور الأردن سُيّجت خلال عام 2024 ويستخدمها المستوطنون للرعي

المناطق الخاضعة لسيطرة البُؤر الاستيطانيّة الرعويّة: نتائج رئيسة

وفقًا لتقديراتنا، يسيطر المستوطنون المقيمون في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة على ما يقارب 786,000 دونم، أي ما يعادل حوالي 14% من مُجمل مساحة الضفّة الغربيّة. للمقارنة، فإنّ المساحة المسيّجة للمستوطنات، التي يقطنها نحو 500,000 مستوطن، لا تتجاوز 180,000 دونم. بمعنى آخر، إنّ بضع مئات فقط من المستوطنين المقيمين في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة يسيطرون على مساحة تفوق مجمل مساحة المستوطنات بمقدار 4.34 أضعاف.

منطقة استولت عليها بؤر استيطانيّة رعويّة	دونم	النسبة المئويّة من مُجمَل المساحات المُستولى عليها
المجمل	786,000	100%
مناطق السُّلطة الفلسطينيّة (مناطق أ، ب، والمحميّات التوافقيّة)	34,365	4.4%
مناطق إطلاق نار	324,000	41.2%
مناطق نفوذ المستوطنات	101,400	12.9%
أراضٍ خاصّة ملك لفلسطينيّين*	281,500	35.8%
أراضٍ أُعلن عنها كـ"أراضي دولة"	121,950	15.5%
أراضي دولة مسجَّلة في السّجلّ العقاريّ (الطابو)	198,910	25.3%
أراضٍ غير مُحدَّدة الملكيّة وفقًا لخرائط الإدارة المدنيّة	134,127	17%

* مُجمَل الأراضي المصنّفة كأراضٍ خاصّة وفقًا لخرائط الإدارة المدنيّة، وتشمل الأراضي المسجَّلة وغير المسجَّلة (انظروا التفاصيل أدناه)

الاستيلاء على مناطق السُّلطة الفلسطينيّة

يقع الجزء الأكبر من المناطق التي استولى عليها المستوطنون في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة ضمن المنطقة ج، وهي المنطقة التي تُشكّل حوالي 61% من مُجمَل مساحة الضفّة الغربيّة، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيليّة الكاملة منذ توقيع "اتفاقيّات أوسلو". مع ذلك، ووفقًا لتقديراتنا، فقد استولت البؤر الاستيطانيّة الرعويّة على نحو 34,000 دونم من المناطق التي نقلتها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينيّة بموجب "اتفاقيّات أوسلو"، أي مناطق أ و ب، بالإضافة إلى المنطقة المُصنّفة كـ"محميّة توافقيّة" والتي أُوكلت مسؤوليّتها إلى السلطة الفلسطينيّة بموجب اتّفاق "واي ريفر" لعام 1998.

استيلاء المستوطنين على أراضي الرعي داخل مناطق السُّلطة الفلسطينيّة (بالدونم)

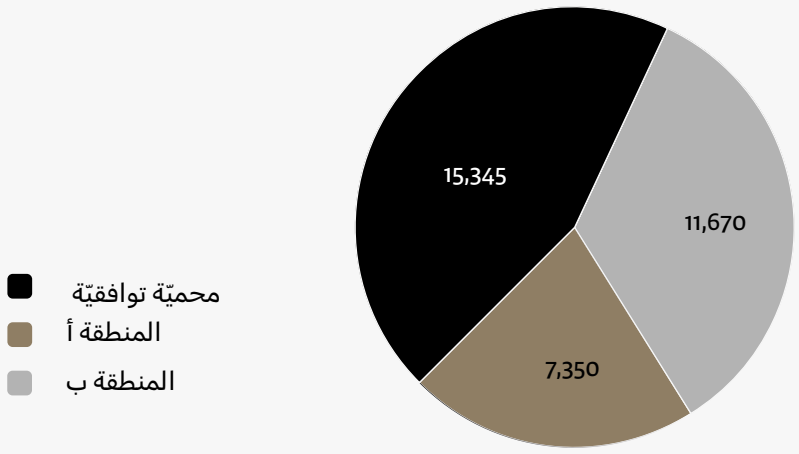

"المحميّة التوافقيّة" هو مصطلح نشأ في إطار اتّفاق "واي ريفر" الذي وُقّع بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وحكومة إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو عام 1998. كان الهدف من هذا الاتّفاق هو إعادة تفعيل "اتّفاقيّات أوسلو"، وهي الاتّفاقيّات التي التزمت إسرائيل بموجبها بالانسحاب التدريجيّ من مناطق الضفّة الغربيّة. خلال المفاوضات التي عُقدت في الولايات المتّحدة برعاية الرئيس الأمريكيّ بيل كلينتون، رفض نتنياهو تسليم المناطق التي كانت إسرائيل قد تعهّدت بنقلها إلى السلطة الفلسطينيّة، وذلك بحجّة أنّ الفلسطينيّين لم يلتزموا بتعهّداتهم. وكحلٍّ وسط، تمّ الاتّفاق على تصنيف جزءٍ من هذه المناطق التي كان من المفترض أن تُسلّم للسلطة الفلسطينيّة، كمحميّات طبيعيّة يُمنع فيها الفلسطينيّون من القيام بأيّ نشاط بناء. يدور الحديث عن حوالي 3% من مساحة الضفّة الغربيّة، أي ما يعادل 126,000 دونم تقريبًا كان من المفترض أن تُصنّف كـ"مناطق ب" وأن تتمتّع السلطة الفلسطينيّة بصلاحيّات تطويرها بحريّة. تنقسم المحميّة إلى كتلتَين تمتدّان من شرقّي بيت لحم حتّى الجزء الشرقّي من جنوب جبل الخليل، ويفصل بينهما ممرّ في المنطقة ج يبلغ عرضه حوالي كيلومتر واحد.

مع مرور الوقت، ومع بيان حقيقة أنّ إسرائيل لا تنوي الالتزام بتعهّدها بالانسحاب من الضفّة الغربيّة، بدأ الفلسطينيّون بالبناء في هذه المناطق دون أن تحاول "الإدارة المدنيّة" منعهم من ذلك. في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة ازديادًا ملحوظًا في حجم البناء الفلسطينيّ داخل الجزء الشماليّ من المحميّة والواقع شرقّي القريتين الفلسطينيّتين "زعترة" و"تُقوع". في المقابل، أطلق المستوطنون حملة دعائيّة صاخبة تحت شعار "المدينة الفلسطينيّة الجديدة في صحراء يهودا". وفي تمّوز 2024، وبعد نحو أسبوع من تولّيه منصب قائد المنطقة الوسطى، أصدر آڤي بلوط قرارًا يحظر على الفلسطينيّين البناء داخل أراضي المحميّة التوافقيّة. بالتزامن مع ذلك، وتحت غطاء الحرب، أقام المستوطنون عدّة بؤر استيطانيّة قرب مستوطنتَي "تكواع" و"نوكديم" وداخلَ أراضي المحميّة، وقاموا بطرد عائلات رعويّة فلسطينيّة، بل واستولوا على بعض منازلهم. اليوم، يسيطر المستوطنون على آلاف الدونمات شرقّي هاتين المستوطنتين داخل أراضي المحميّة التوافقيّة.

بؤرة استيطانيّة-شاحنة أُقيمت شرقّي مستوطنة "نوكديم" داخل المحميّة التوافقيّة

نتائج إضافيّة:

- بعد اقتطاع المناطق التي استولى عليها مستوطنو البؤر الاستيطانيّة الرعويّة داخل مناطق السُّلطة الفلسطينيّة،يتبقّى من مجمل مناطق ج نحو 746,000 دونم، أي ما يُعادل حوالي 21% منها.
- حتّى صيف 2022، استولت البؤر الاستيطانيّة الرعويّة على حوالي 240,000 دونم. منذ ذلك الحين، تسارعت وتيرة الاستيلاء على الأراضي بشكلٍ ملحوظ، خاصّةً بعد أن بدأ المستوطنون بتهجير سكّان التجمّعات الرعويّة الفلسطينيّة من أماكن سكناهم. عمليًّا، خلال عامين ونصف فقط، استولى المستوطنون على 70% من مُجمل المناطق التي استولوا عليها منذ التسعينات، ممّا يجعل حملة التهجير هذه واحدة من أكثر الحملات عنفًا وسرعةً منذ احتلال الضفّة الغربيّة في حزيران 1967 حتّى الآن.
- حوالي 321,000 دونم (41%) من مُجمل المناطق التي استولى عليها المستوطنون في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة تقع ضمن مناطق إطلاق نار مُعلَنة، معظمها لا يُستخدم لأيّ تدريبات عسكريّة على الإطلاق. ومن الجدير بالذّكر أنّ مناطق إطلاق النار تُعتبر، وفقًا للقانون العسكريّ الساري في الضفّة الغربيّة، مناطق عسكريّة مغلقة يُحظر على المستوطنين دخولها.
- حوالي 101,400 دونم من مُجمَل المناطق التي يسيطر عليها مستوطنو البؤر الاستيطانيّة الرعويّة- تتطابق مع مناطق نفوذ المستوطنات التي تبلغ مساحتها نحو 532,000 دونم. تُعرَّف مناطق نفوذ المستوطنات، بحسب أوامر عسكريّة، كمنطقة عسكريّة مغلقة أمام الفلسطينيّين سكان الضفّة الغربيّة. ومع ذلك، غالبًا ما يُطبَّق هذا الأمر فعليًّا فقط عند دخول الفلسطينيّين إلى داخل نطاق المستوطنات نفسها، لا إلى داخل مناطق النفوذ الرسميّة، والتي تُعدّ أكبر بكثير.

جدول المناطق التي استولى عليها المستوطنون داخل مناطق إطلاق النار

منطقة إطلاق نار	مساحة منطقة إطلاق النار (بالدونم)	مناطق يسيطر عليها مستوطنون داخل مناطق إطلاق النار (بالدونم)
203	32,591	7,511
900	73,077	4,930
901	49,229	17,848
902	10,654	10,654
903	80,309	27,690
904	60,781	59,022
904א	42,497	36,563
906	88,256	84,817
918	32,713	12,082
929	58,711	58,711
"هَيكعا"	409,294	1,755

ملكيّة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الاستيطانيّة الرعويّة

يتّضح من نظام المعلومات الجغرافيّة (GIS) التي قدّمتها لنا "الإدارة المدنيّة" على مرّ السنين، وضمن إطار طلبات حرّيّة المعلومات، أنّ غالبية الأراضي التي استولت عليها البؤر الاستيطانيّة الرعويّة غير مُصنَّفة كـ"أراضي دولة". **حوالي 281,500 دونم من الأراضي التي استولى عليها المستوطنون** هي أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين (جزء منها مسجَّل في السّجلّ العقاريّ "الطّابو" وجزء آخر غير مسجَّل)، ووضع أكثر من 134,000 دونم إضافيّ غير مُحدَّد رسميًّا من قِبل "الإدارة المدنيّة". إضافةً إلى ذلك، هناك أكثر من 34,000 دونم يقع داخل مناطق السُّلطة الفلسطينيّة. في ضوء ذلك، من الواضح أنّ هذه الأراضي، شأنها شأن الأراضي ذات الملكيّة الخاصّة (باستثناء حالات نادرة نسبيًّا تتوفّر فيها أوامر وضع اليد لأغراض "الاستيطان")، لا يمكن تخصيصها للمستوطنين. بعبارة أخرى، فإنّ ما يقرب من 60% من الأراضي التي استولى عليها مستوطنو البؤر الاستيطانيّة الرعويّة (أي حوالي 465,140 دونم من أصل 786,000 دونم) هي أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيين، أو أراضٍ لا تمتلك "الإدارة المدنيّة" أي معلومات رسميّة بشأن ملكيّتها (نظرًا إلى أنّ معظم أراضي الضفّة الغربيّة لم تُسجَّل في السّجلّ العقاريّ "الطابو")، أو أراضٍ تقع ضمن مناطق السُلطة الفلسطينيّة. إنّ الخلاصة المُستمدّة من هذه المعطيات واضحة تمامًا: الادّعاء المتكرّر بأنّ البؤر الاستيطانيّة الرعويّة تهدف إلى حماية "أراضي الدولة" ليس إلّا ذريعةً تتيح للمستوطنين الاستيلاء بعنفٍ على مئات الآلاف من الدونمات في الضفّة الغربيّة، وهي دونمات لا تُصنَّف في معظمها كـ"أراضي دولة" حتّى وفقًا للجهات الرسميّة الإسرائيليّة.

وضعيّة مُلكيّة المناطق التي استولى عليها مستوطنو البؤر الاستيطانيّة الرعويّة (بالدونم)

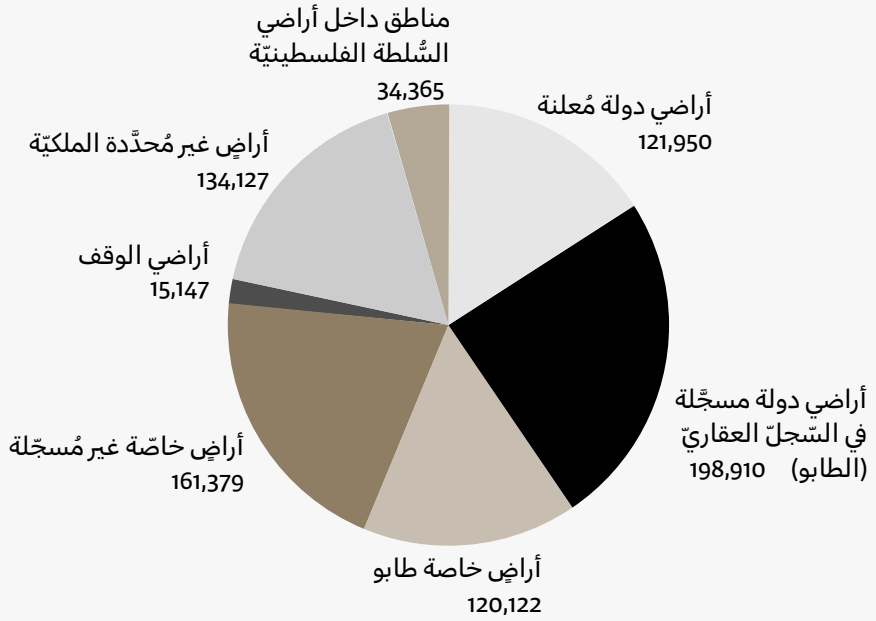

الخلاصة

إنّ التصاعد الحادّ في عنف المستوطنين خلال العقد الأخير في مختلف أنحاء الضفّة الغربيّة- يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمشروع البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. شهد هذا العنف تصاعدًا ملحوظًا منذ صيف عام 2022، عندما بدأ مستوطنون بتهجير تجمّعات رعويّة فلسطينيّة من مناطق سكناها. وعقب السابع من تشرين الأوّل، شهدت وتيرة التهجير تصاعدًا غير مسبوق؛ فحتّى اليوم، تمّ تهجير أكثر من 60 تجمّعًا ومجموعة رعاة فلسطينيّة، ممّا أتاح للمستوطنين الاستيلاء على مئات الآلاف من الدونمات الإضافيّة التي كانت تتمتّع بوجودٍ فلسطينيّ قبل عمليّات التهجير.

على مدار آخِر عامَين ونصف، ومنذ نشر تقرير "قطعان المستوطنين"، أُنشئت حوالي 70 بؤرة استيطانيّة رعويّة جديدة. وعلى الرغم من أنّ غالبيّة سكّان هذه البؤر لا يعتمدون على الرعي كمصدر وحيد أو رئيس للمعيشة، إلا أنّ قطعانهم تُستخدَم كأداة أساسيّة للاستيلاء على المناطق، أو كـ"سلاح" وفقًا لوصف المستوطنين أنفسهم. الاستيلاء العنيف على المناطق لا يقتصر على مناطق ج فحسب؛ ففي السنوات الأخيرة، صعّد المستوطنون اعتداءاتهم على التجمّعات الرعويّة الفلسطينيّة الواقعة ضمن مناطق السُّلطة الفلسطينيّة، ولا سيّما في مناطق ب. ووفقًا لتقديراتنا، يستولي المستوطنون حاليًّا على أكثر من 30,000 دونم داخل مناطق السُّلطة الفلسطينيّة. إنّ التحقّق من وضع ملكيّة الأراضي التي استولى عليها مستوطنو البؤر االاستيطانيّة الرعويّة- يُظهر أنّ الادّعاء المُتكرّر بأنّ "المزارع تحمي أراضي الدولة" لا يتماشى مع الحقائق، إذ إنّ أكثر من نصف هذه الأراضي غير مُعرّفة كـ "أراضي دولة"، حتّى وفقًا لمعطيات الإدارة المدنيّة.

القسم الثاني: عقود تخصيص الأراضي لأغراض الرعي

إحدى الوسائل التي تعتمدها الحكومة لدعم المستوطنين في الاستيلاء على المناطق في الضفّة الغربيّة هي منحهم "عقود تخصيص". تُوقَّع هذه العقود بين "دائرة الاستيطان" والمستوطنين، ولا يُعلَن عنها للعامّة. يُحدَّد في كلّ عقد تخصيص الهدف من منحه، سواءً للبناء، الاستغلال الزراعيّ أو الرعي.

ضمن التماس قدّمته منظّمة "السلام الآن" إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة مطالِبةً فيه أن تتمّ جميع عمليّات تخصيص الأراضي في الضفّة الغربيّة بشكل شفّاف وعلنيّ، قدّمت الدولة في أيّار 2024 طلبًا لتمديد موعد تقديم ردّها. وفي هذا الطلب، أبلغت المحكمة العليا بأنّها تلقّت أخيرًا معلومات من "دائرة الاستيطان" تفيد بأنّ: "نحو 80,000 دونم نُقلت إلى المستوطنين بموجب اتّفاقيّات تخصيص لأغراض الرعي، تُمنح حاليًا فقط من خلال عقودٍ سنويّة متجدّدة، دون أيّ حقّ في إجراء تغييرات على الأرض".

بفضل هذه العقود التي تُمنح لهم دون مناقصة أو أيّ مقابل ماليّ (إذ إنّهم لا يدفعون رسومًا مقابل حقوق الرعي)، تمكّن المستوطنون من الاستيلاء على **مئات الآلاف من الدونمات غير المشمولة في العقود.** وفي بعض الحالات، تبيّن أنّه لا يوجد أيّ تطابق بين الأراضي المُخصّصة لهم بموجب العقود والأراضي التي استولوا عليها فعليًّا.

يستخدم المستوطنون هذه العقود ، من بين ما يستخدمونها، كوسيلةٍ للحصول على دعمٍ ماليّ من الدولة؛ إذ يُحظر على الدولة، رسميًّا، تمويل أيّ نشاط يُصنَّف على أنّه "غير قانونيّ". وبغية إضفاء شرعيّة على دعمها للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة غير القانونيّة، تستند الوزارات الحكوميّة إلى عقود التخصيص التي تُمنح بواسطة "دائرة الاستيطان"، والتي يُفترض أن تكون مُصدَّقة من قِبل "الإدارة المدنيّة"، وهي الجهة المسؤولة رسميًّا عن تلك الأراضي. علاوةً على ذلك، يستخدم المستوطنون هذه العقود في تعاملهم مع الجهات العسكريّة في الميدان كأداة لضمان حصولهم على دعم تلك الجهات في تهجير رعاة ومزارعين فلسطينيّين من مناطق يسعون للاستيلاء عليها؛ إذ تُشكّل هذه العقود "وثيقة" رسميّة لـ"حقّهم" في الاستخدام الحصريّ لهذه الأراضي التي يبدو وكأنّها خُصّصت لهم.

يهوشافاط توروِيسسخارمَن، مالِكان لمزارع رعويّة في جنوب جبل الخليل، 8 آب 2020. يحمل تور في يده عقد التخصيص الخاصّ به مع "دائرة الاستيطان". تصوير: غاي بوتاڤيا.

الدور الذي تؤدّيه "دائرة الاستيطان" في الاستيلاء على الأراضي

تأسّست "دائرة الاستيطان" عام 1971 كوحدة مستقلّة ضمن المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، بهدف دعم حكومات إسرائيل في إنشاء المستوطنات في الضفّة الغربيّة. استندت فكرة إنشائها إلى كونها كيانًا غير حكوميّ يمثّل ظاهريًّا "الشعب اليهوديّ"، وهو ما يتيح لها تنفيذ مهامّ مشبوهة دون أن تُضطرّ الدولة إلى القيام بها مباشرةً. على مدار عقود، عملت الدائرة بعيدًا عن أنظار الجمهور، بتمويلٍ حكوميٍّ كامل، ولكن دون أيّ رقابة أو إشراف عامّ.

اتّضح في السنوات الأخيرة، كما أكّد مراقب الدولة في عدّة مناسبات، أنّ "دائرة الاستيطان" متورّطة بعمق في أنشطة غير قانونيّة. من بين ما كُشف عنه: تخصيصها أراضي ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين لصالح مستوطنين دون موافقة أصحابها، إدارتها للأراضي دون أيّ رقابة أو مقابل ماليّ لقاء تأجيرها، وإلى جانب ذلك عدم تحصيل الديون الناجمة عن القروض التي منحتها للمستوطنين. كذلك، ووفقًا لما تمّ تفصيله في تقرير ساسون لعام 2005، فإنّ الدائرة متورّطة بشكلٍ واسع في إنشاء بؤرٍ استيطانيّة غير قانونيّة.

في شباط 2015، صدر رأيٌ استشاريّ عن نائب المستشار القضائيّ للحكومة، أكّد فيه أنّ الصلاحيّات والمهامّ التي تؤدّيها "دائرة الاستيطان" — وهي، كما ذُكر، عبارة عن جهة غير حكوميّة — تقع في صُلب صلاحيات الحكم، وبالتالي لا يجوز للحكومة تفويضها إلى كيان غير حكوميّ. نصّ ذلك الرأي أيضًا على حظر تخصيص ميزانيّات مباشرة للدائرة ضمن قانون الموازنة أو عبر تحويلات ماليّة مباشرة، وذلك لأنّ هذه الأموال لا تُمنح لها (لدائرة الاستيطان) بصفتها جهة تنفيذيّة لمشروع محدّد بموجب مناقصة أو عقد رسميّ، بل تُحوَّل إليها بغرض تحديد السياسات وترتيب الأولويّات واتّخاذ القرارات، وهي مهامّ ينبغي أن تبقى حصريّة بيد الجهات الحكوميّة.

في أعقاب ذلك، وبدلًا من حلّ "دائرة الاستيطان" ونقل صلاحيّاتها إلى جهاتٍ حكوميّة، سنّت الكنيست عام 2015 تعديلًا على قانون مكانة المنظّمة الصهيونيّة العالميّة والوكالة اليهوديّة لأرض إسرائيل. هدف هذا التعديل إلى تمكين الحكومة من مواصلة أنشطتها في الضفّة الغربيّة عبر "دائرة الاستيطان". من بين ما نصّ عليه القانون فرض الشفافيّة على الإدارة الماليّة للدائرة، غير أنّه تعمّد تجاهُل القضيّة الجوهريّة في نشاطها: إدارة الأراضي التي أودعتها الدولة بين يديها. في جلسة لجنة الدستور المنعقدة بتاريخ 21 كانون الأوّل 2015، صرّح عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، المُبادر إلى القانون، قائلًا: "إدارة أراضي الدولة مسألة حسّاسة من الناحية السياسيّة والدوليّة، ولا أريد أن يُطلعوا الاتّحاد الأوروبيّ على كلّ شبرٍ تُبنى عليه المستوطنات". مع إقرار هذا القانون، ترسّخ رسميًّا الوضع الذي يُتيح لـ"دائرة الاستيطان" التصرّف بحرّيّة مطلقة في الأراضي التي نقلتها الدولة إليها، دون أيّ التزام بالإبلاغ أو بالشفافيّة.

إدارة أراضٍ من قِبَل دائرة الاستيطان

على مدار السنوات، خصّصت الإدارة المدنيّة لدائرة الاستيطان نحو 60% من مجمل الأراضي التي تُعرّفها كـ"أراضي دولة" لصالح جهات مختلفة في الضفّة الغربيّة. إضافةً إلى ذلك، أُسندت إلى دائرة الاستيطان صلاحيات إدارة وتسجيل حقوق أطراف ثالثة في الأراضي التي خُصّصت لها. وبناءً على ذلك، في معظم المستوطنات، يكون من الإلزاميّ على أيّ شخص يرغب في شراء منزل أو استغلال أرض زراعيّة أن يوقّع اتّفاقيّة مع دائرة الاستيطان.

كما ذُكر آنفًا، تُخصّص دائرة الاستيطان الأراضي للمستوطنين دون مناقصات ودون أيّ إعلان أو رقابة حكوميّة. وأكثر من ذلك، فإنّ الدائرة ترفض بأثرٍ رجعيّ الإفصاح عن أيّ معلومات تتعلّق بتقديمها عقودًا وتخصيصاتٍ لأراضٍ كانت الدولة قد نقلتها إلى إدارتها. ومع مرور الوقت، اتّضح أن المسؤول عن الأملاك الحكوميّة في "الإدارة المدنيّة" (الجهة التي تنقل مئات الآلاف من الدونمات إلى إدارة دائرة الاستيطان)- لا يملك هو نفسه أدنى معرفة عمّا تفعله الدائرة بهذه الأراضي بعد استلامها. علاوةً على ذلك، تقوم الدائرة بتوزيع الأراضي دون فرض أيّ رسوم على المستفيدين، ممّا يتيح لجهاتٍ مثل "أمَناه" تحقيق أرباح طائلة من بيع تلك المنازل.

النشاط السريّ لجهةٍ غير حكوميّة تتمتّع فعليًّا بصلاحيّاتٍ حكوميّة- أتاح لدائرة الاستيطان، ضمن جملة ممارسات أخرى، "تخصيص" أراضٍ لمستوطنين لم تُنقل إليها أصلًا. في العديد من الحالات، شملت هذه التخصيصات أراضي ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين، كما حدث في مستوطنة "عوفرا" وفي البؤرتين الاستيطانيّتين "جفعات هأُولبناه" و"متسبيه كرَميم". وفي حالاتٍ أخرى، سُجّلت حقوق مستوطنين في مواقع محدَّدة، بينما أُقيمت منازلهم في أماكن مختلفة تمامًا، كما حدث في قضيّة بتسلئيل سموتريتش ورئيس مديريّة الاستيطان يهودا إلياهو، وفي غيرها من الحالات.

إنّ نقل إدارة الأراضي إلى جهةٍ غير حكوميّة يتعارض مع القانون الدوليّ، إذ يُشكّل، فعليًّا، تنصّلًا من واجب الدولة في حفظ الأمانة في الأراضي المحتلّة. وبهذا، تتحوّل دائرة الاستيطان إلى صاحبة السّيادة في كلّ ما يتعلّق بإدارة العقارات في الضفّة الغربيّة. علاوةً على ذلك، فإنّ دائرة الاستيطان تنتمي إلى المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، وهي المنظمّة المُلزَمة، بحُكم تعريفها، بتعزيز مصالح اليهود حصريًّا. وعليه، تُخصَّص الأراضي لليهود فقط، رغم أنّ نحو 80% من سكّان الضفّة الغربيّة هم فلسطينيّون. ونتيجةً لذلك، فقد خُصّص 99.8% من الأراضي المُصادرة في الضفّة الغربيّة لصالح الإسرائيليّين اليهود. تعدّ الأرض أحد أهمّ الموارد العامّة، وتخصيصها لصالح مجموعة سكّانيّة واحدة على حساب أخرى يمثّل أحد أبرز سمات نظام الفصل العنصريّ (الأبارتهايد).

قطيع أبقار لمستوطنٍ قرب مستوطنة "ميخورا" على امتداد شارع ألون

عقود رعي للمستوطنين: آلاف الدونمات مجّانًا ودون مناقصة

معظم عقود الرعي التي يُكشف عنها هنا لأوّل مرّة حصلت عليها منظّمة "السلام الآن" بعد طلب قُدِّم استنادًا الى قانون حرّيّة المعلومات، وذلك في سياق الدعم الماليّ الذي قدّمته وزارة الزراعة، والذي بلغ ملايين الشواقل، لجمعيّاتٍ تُموّل البؤر الاستيطانيّة الرعويّة غير القانونيّة. المعلومات التي حصلنا عليها والتي ننشرها هنا هي معلومات جزئيّة ولا تشمل جميع البؤر الاستيطانيّة. ومن المرجّح أنّ هناك عقود تخصيص إضافيّة لم يُكشف عنها بعد. أغلب العقود التي وصلتنا تعود إلى الفترة الواقعة بين 2019-2021، ومنذ ذلك الحين، أُقيمت عشرات البؤر الاستيطانيّة الجديدة التي لا نملك أيّ معلومات بشأنها. من الواضح أنّ هناك جهودًا متعمَّدة لطمس تفاصيل مختلفة في العقود والخرائط المُرفقة، إذ تمّ تسليمها بجودة متدنّية للغاية. ومع ذلك، واعتمادًا على معرفتنا الميدانيّة والمصادر المتاحة لدينا، فقد عملنا على استكمال المعلومات قدر الإمكان. المعطيات التي تمّ الحصول عليها تُبرز المبادئ الأساسيّة لهذا النهج، وهي على النحو التالي:

- دائرة الاستيطان تمنح آلاف الدونمات لمستوطنٍ واحدٍ، دون مناقصة ودون مقابل.
- تنصّ عقود التخصيص على أنّ الغرض من تخصيص الأرض هو "الرّعي"، إلّا أنّ المستوطنين، في معظم الحالات، أقاموا بُؤرًا استيطانيّة غير قانونيّة داخل هذه الأراضي أو على مقربةٍ منها، دون الحصول على تصاريح بناء، وبشكل يتناقض بوضوح مع بُنود العقد التي تحصر استخدام الأرض المُخصَّصة بالرّعي فقط.
- يتّضح من العقود أنّ إدارة الأراضي تتمّ بإهمالٍ شديد، وتتميّز بعدّة جوانب رئيسة:
  - معظم الخرائط المُرفقة بالعقود رُسِمَت بشكلٍ غير دقيق إطلاقًا، مما يُصعّب تحديد حدود التخصيص الدقيقة. هذا الوضع يصبّ في مصلحة المستوطنين، إذ يتيح لهم الاستيلاء على مناطق إضافيّة بحجّة أنّها ضمن المناطق المُخصَّصة لهم.
  - توجد تبايُنات بين مساحات الأراضي المُحدَّدة في العقود والمساحات الفعليّة الظاهرة في الخرائط المُرفقة
  - بعض العقود تشمل أراضي مبنيّة داخل مستوطنات، وهي مناطق لا يمكن استخدامها للرّعي بأيّ شكلٍ من الأشكال.
  - عدد من التخصيصات يتضمّن أراضي خاصّة لا يمكن، قانونيًّا، أن تكون تحت تصرّف دائرة الاستيطان، تلك التي لم يكن لها أساسًا أيّ صلاحيّة في تخصيصها لطرفٍ ثالث.

عقود التخصيص – النتائج الرئيسة

- في 13 من أصل 27 عقدًا بحوزتنا، لم يُذكر حجم المساحة المخصّصة للمستوطن على الإطلاق.
- من بين 27 عقدًا حصلنا عليها وتضمّنت خرائط، تمّ توقيع 24 عقدًا بين دائرة الاستيطان ومستوطنين مختلفين.
- 21 عقدًا تُصنَّف على أنّها "اتّفاق ترخيص للرّعي"، وهي عقود سنويّة يتمّ بموجبها نقل الأراضي من دائرة الاستيطان إلى المستوطنين دون مقابل و"لأغراض الرّعي فقط".
- ثلاثة عقود صادرة عن دائرة الاستيطان تُصنَّف على أنها "اتّفاق خاصّ لتخصيص أراضٍ". في هذه العقود، إلى جانب دائرة الاستيطان والمستوطن، توقّع أيضًا الجمعيّة التعاونيّة للمستوطنة المجاورة، وذلك لأنّ الأرض المعنيّة سبق أن خصّصتها الدائرة لمستوطنة معيّنة. تمتدّ هذه العقود لفتراتٍ تتراوح بين خمس إلى سبع سنوات، وتُستخدم لأغراض "الغرس، الرعي، الأعمال الزراعيّة، وإقامة منشآت زراعيّة غير دائمة مرتبطة بهذه الاستخدامات". في المقابل، يدفع المستوطن شاقلًا واحدًا فقط لقاء التخصيص.
- عقد واحد وُقِّع بين إدارة منطقة "ميتاريم" الصناعيّة (التابعة للمجلس الإقليميّ جبل جنوب الخليل) وبين المستوطن ينون ليفي الذي فُرضت عليه مؤخّرًا عقوبات دوليّة. ينصّ العقد على إنشاء "مزرعة زراعيّة ومرعى"، إذ "تطلب" الإدارة من ليفي إقامة مزرعة زراعيّة ومبانٍ للمواشي، رغم أنّ ذلك يخالف بوضوح قوانين التخطيط والبناء الساريّة.
- عقد آخر هو "عقد ترخيص استخدام"، وُقِّع بين شركة "هيمنوتا" التابعة للصندوق القوميّ اليهوديّ (كاكال) وأحد المستوطنين، وذلك لغرض "الاستخدام الزراعيّ الذي يشمل الغرس، الزراعة، وما إلى ذلك". العقد ساري لمدّة عام واحد، ويتجدّد تلقائيًّا سنويًّا ما لم يطلب أحد الطرفين إلغاءَه. في المقابل، يدفع المستوطن لشركة "هيمنوتا" شاقلًا واحدًا سنويًّا.
- في المُجمل، حدّدنا 23 مستوطِنًا موقّعًا على عقود التخصيص، نعرف أسماءهم، من بينهم مستوطنان موقّعان على عقدين مختلفين لأراضٍ مختلفة.

الخرائط المُرفقة

شملت عمليّة إعداد هذا التقرير عدّة أمور، منها رَقْمَنَة الخرائط المُرفَقة بعقود التخصيص وتحويلها إلى طبقات نظام المعلومات الجغرافيّة (GIS) **يبلغ مُجمل المساحات الظاهرة في الخرائط المُرفقة بالعقود المتوفّرة لدينا نحو 47,000 دونم. مع ذلك، يدور الحديث هنا عن صورة جزئيّة، إذ إنّها لا تشمل جميع المساحات التي خُصّصت للمستوطنين لأغراض الرّعي بموجب عقود أخرى غير متوفّرة لدينا.** ننوّه بأنّ في الطلب الذي قدّمته الدولة للمحكمة العليا لتأجيل موعد الردّ على التماس "السلام الآن"، صرّحت دائرة الاستيطان بتخصيص نحو 80,000 دونم للمستوطنين بموجب اتفاقيّات لأغراض الرّعي، وهي عقود تُمنح حاليًّا لمدّة عام واحد فقط، دون أيّ حقّ في إجراء أيّ تغييرات على الأرض. **المحصّلة الواضحة هي أنّ من المرجّح وجود عشرات العقود الإضافيّة لتخصيص الأراضي، لكنّها غير متوفّرة لدينا.**

عند مقارنة هذه الأرقام بمساحة الأراضي التي استولى عليها مستوطنو البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، والتي نُقدّرها حاليًّا بنحو 786,000 دونم، يتّضح أنّ ما يقارب 90% من الأراضي التي يسيطر عليها مستوطنو هذه البؤر لم تُخصَّص لهم من قِبَل أيّ جهة مخوّلة رسميًا.

تبايُنات بين المساحة المذكورة في العقد وتلك المعروضة في الخريطة

تكشف مراجعة المساحات المُدرجة في الخرائط المُرفقة بالعقود عن انعدام التطابق الكامل في أيٍّ من العقود بين المساحة المذكورة فيها للأرض المُخصّصة والمساحة الظاهرة في الخريطة. في بعض الحالات كانت الفجوات طفيفة، بينما في حالات أخرى كانت الفروقات كبيرة للغاية، فقد وصلت إلى مئات الدونمات بل وتجاوزت ذلك. عدم التطابق الذي رُصد كان ثنائيّ الاتّجاه: في بعض العقود، كانت المساحة المذكورة في العقد أكبر من تلك المذكورة في الخريطة، وفي بعضها كان العكس تمامًا.

على سبيل المثال، وَرَد في العقد الخاصّ بالمستوطن مناحِم غوشِن، المقيم في بؤرة استيطانيّة قرب مستوطنة "حمدات" شماليّ غور الأردن، أنّ المساحة المُخصّصة له تبلغ 2,000 دونم، في حين تشير الخريطة إلى أنّ المساحة الفعليّة لا تتجاوز 746 دونمًا. في المقابل، يكشفُ العقد الخاصّ بالمستوطن يهوشافاط تور، من بؤرة "مزرعة مَعون" جنوبيّ جبل الخليل، عن حالة معاكسة، إذ وَرَد أنّ المساحة المُخصّصة له تبلغ 3,600 دونم، بينما تُظهر الخريطة أنّها تصل إلى 4,780 دونمًا. يمكن الاطّلاع على جميع البيانات المتعلّقة ببقيّة العقود في الجدول المُرفق بالمُلحق.

تصنيف الوضع القانونيّ للأراضي المُخصّصة للمستوطنين لأغراض الرّعي

- 7,021 دونمًا هي أراضي دولة مُسجّلة في السجلّ العقاريّ (الطابو).
- 30,272 دونمًا هي أراضي دولة مُعلنة.
- 624 دونمًا هي أراضٍ مسجلة باسم شركة "هيمنوتا"، وهي شركة تابعة للصّندوق القوميّ اليهوديّ (ككال).
- نحو 9,000 دونم هي أراضٍ خُصّصت لمستوطنين لأغراض الرّعي غير مُصنَّفة من قِبل "الإدارة المدنيّة" كـ"أراضي دولة". يرجع هذا التفاوت إلى عاملين رئيسين:
  - ترسيم غير دقيق يشمل، ضمن الأراضي المُخصَّصة للمستوطنين، أراضي ملك لفلسطينيّين.
  - تخصيص أراضٍ لا تُعدُّ ضمن أراضي الدولة، وليس واضحًا كيف وبأيّة سُلطة جرى تخصيصها للمستوطنين.

مع ذلك، لا يبدو أنّ الأمر مُجرّد خطأ ناتج عن إهمال في الترسيم، بل يُرجَّح أنّ دائرة الاستيطان قامت مجدّدًا بتخصيص أراضٍ خارج نطاق صلاحيّاتها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، حالتا تخصيص حول مستوطنة "ميخورا": الأولى مُنِحَت للمُستوطن أوري كوهين، الذي لا يُمارس أيَّ نشاطٍ في هذه المنطقة (كما سيتمُّ تفصيله لاحقًا)، والثانية للمُستوطن إيتامار كوهين، الذي، وفق المعلومات المُتاحة لدينا، لا يقوم بالرعي في تلك المنطقة أيضًا. هذان التخصيصان كلاهما يشملان آلاف الدونمات.

في ردّها المقدّم بتاريخ 31.10.2024 على التماس منظّمة "السلام الآن" المُطالِب بالشفافيّة في تخصيص الأراضي، زعمت دائرة الاستيطان أنّ الأراضي الخاصّة الواردة في هذه العقود قد صودرت بموجب أمرٍ عسكريّ لأغراضٍ عسكريّة، ثم نُقلت إلى الدائرة من قِبل المسؤول عن أملاك الحكومة وأملاك الغائبين. يجدر التذكير بأنّ المحكمة العليا الإسرائيليّة، في حكمها الصّادر في قضيّة ألون موريه (المحكمة العليا 379/79، دويكات وآخرون ضدّ وزير الدفاع وآخرين)- حظرت على القائد العسكريّ تخصيص أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين كانت قد صودرت لأغراضٍ أمنيّة، لاستخداماتٍ غير أمنيّة.

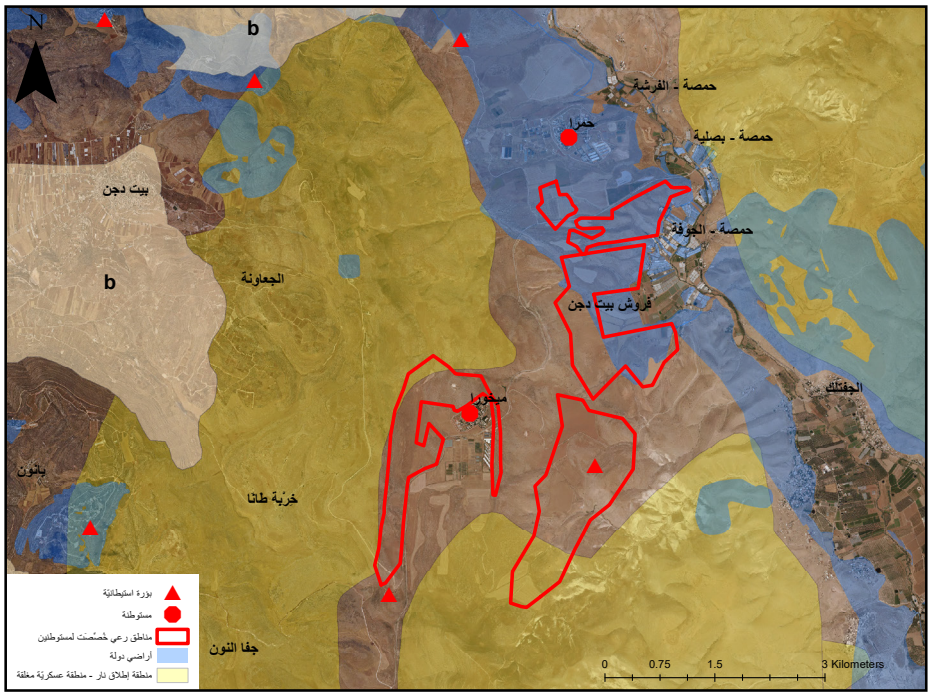

تخصيصات الأراضي لأوري كوهين وإيتمار كوهين حول مستوطنة "ميخورا"

تخصيص أراضٍ عبارة عن جيوب أو مناطق معزولة

إنّ أحد الأنماط اللّافتة التي برزت في عدد من الخرائط المُرفقة بعقود التخصيص هو إدراج جيوب أو مناطق معزولة لا يمكن الوصول إليها دون التعدّي على حدود أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين. ويُعدّ أبرز مثال على ذلك عقد تخصيص وُقّع بتاريخ 7.2.2021 مع مستوطن لم يُكشف عن اسمه. وفقًا لذلك العقد، يمتلك هذا المستوطن 600 رأس من الماشية، بينما تُظهر الخريطة المُرفقة به ثلاثة جيوب معزولة تبلغ مساحتها المُجملة نحو 1,800 دونم. تقع قطعتان من هذه الأراضي شرقّي مستوطنة "مجداليم"، في حين تقع القطعة الثالثة شماليّ مستوطنة "جِتيت"، على بُعد يزيد عن خمسة كيلومترات من القطعتين الأخريين. في الواقع، لا يستخدم المستوطنون أيًّا من هذه المناطق لأغراض الرّعي، وهو ما يُرجّح، وفق تقديراتنا، أنّ الحديث يدور عن عقدٍ زائف يهدف فقط إلى تمكين المستوطن الموقّع عليه من التقدّم بطلباتٍ للحصول على دعمٍ ماليّ من الجهات الرسميّة (كما تمّ تفصيله أعلاه).

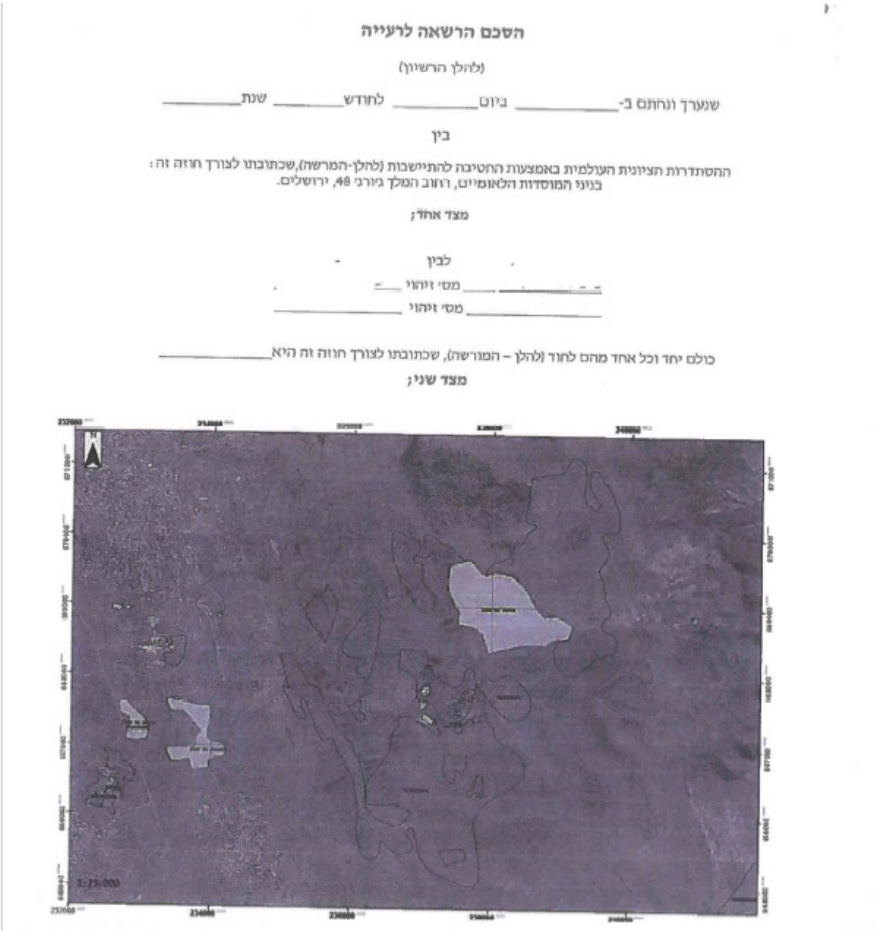

הסכם הרשאה לרעייה

(להלן הרשיון)

שנערך ונחתם ב-_____ ביום_____ לחודש_____ שנת_____

בין

ההסתדרות הציונית העולמית באמצעות החטיבה להתיישבות (להלן-המרשה),שכתובתו לצורך חוזה זה:
בניני המוסדות הלאומיים, רחוב המלך ג'ורג' 48, ירושלים.

מצד אחד;

לבין

מס' זיהוי _____

מס' זיהוי _____

כולם יחד וכל אחד מהם לחוד (להלן – המורשה), שכתובתו לצורך חוזה זה היא_____

מצד שני;

الخريطة المُرفقة بعقد التخصيص المُوقّع بتاريخ 7.2.2021

تخصيص متقاطع

أفضل دليل على الترييف الكامن في العقد الذي ناقشناه للتّوّ هو حقيقة أنّ، قبل أقلّ من عام من توقيعه، تمّ إبرام عقد آخر بين الجمعيّة التعاونيّة لمستوطنة "مجداليم" والمستوطن شيريل حرلَب، ينصّ على تخصيص 10 دونمات قامت المستوطنة بنقلها إلى حرلَب لغرض زراعة كرم عنب. في الواقع، يدور الحديث عن قطعة أرض تبلغ مساحتها 40 دونمًا، بدأ الاستيلاء عليها قبل نحو عام من توقيع العقد. وكما يظهر في الخريطة المرفقة بالعقد، وكما يتبيّن أيضًا على أرض الواقع، فإنّ القطعة مقسّمة فعليًا بين المستوطنَين: شيريل حرلَب ويديديا ممان. تُعتبر هذه القطعة الأكثر غربًا ضمن الأراضي التي خصّصتها دائرة الاستيطان بعد عام من ذلك، بذريعة استخدامها للرعي.

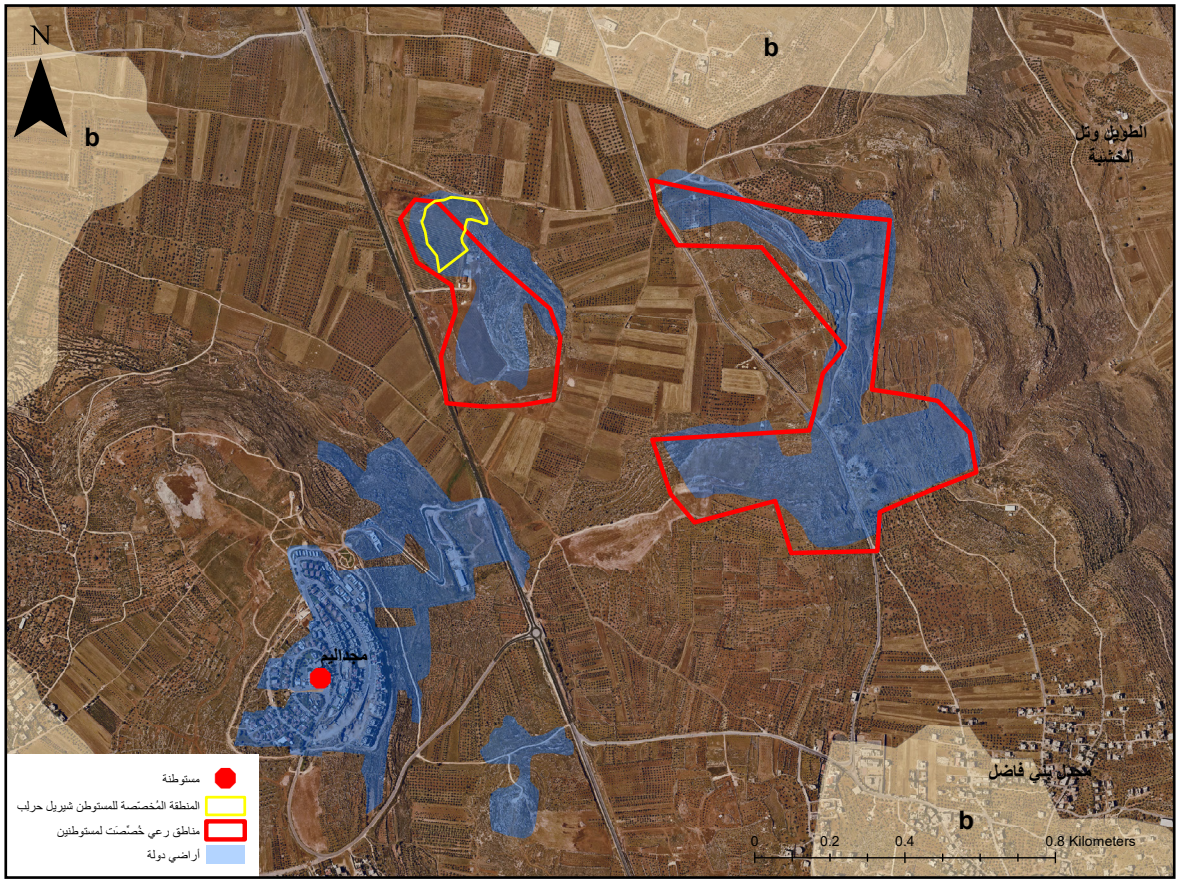

المنطقة المُخصَّصة للرّعي والمنطقة التي خصّصتها مستوطنة "مجداليم" لشيريل حرلَب

عقدٌ آخر يُجسّد نموذجًا للتخصيص المتقاطع هو العقد الخاصّ بالمستوطن حجّاي نيسيم في مستوطنة "نجوهوت". تحت عنوان "اتّفاق خاصّ لتخصيص أراضٍ"، وُقّع العقد في حزيران 2017 بين دائرة الاستيطان والجمعيّة التعاونيّة لمستوطنة "نجوهوت" والمستوطن المذكور. بموجب هذا العقد، خُصّصت مساحة شاسعة للمستوطن لأغراض الزراعة والرعي لمدّة سبع سنوات، وشملت هذه المساحة جميع منازل السكن والمباني العامّة في "نجوهوت"، والتي كانت قد خُصّصت مسبقًا لمستوطنين لأغراض السكن، ما يجعل استخدامها للرعي أمرًا مستحيلًا بطبيعة الحال.

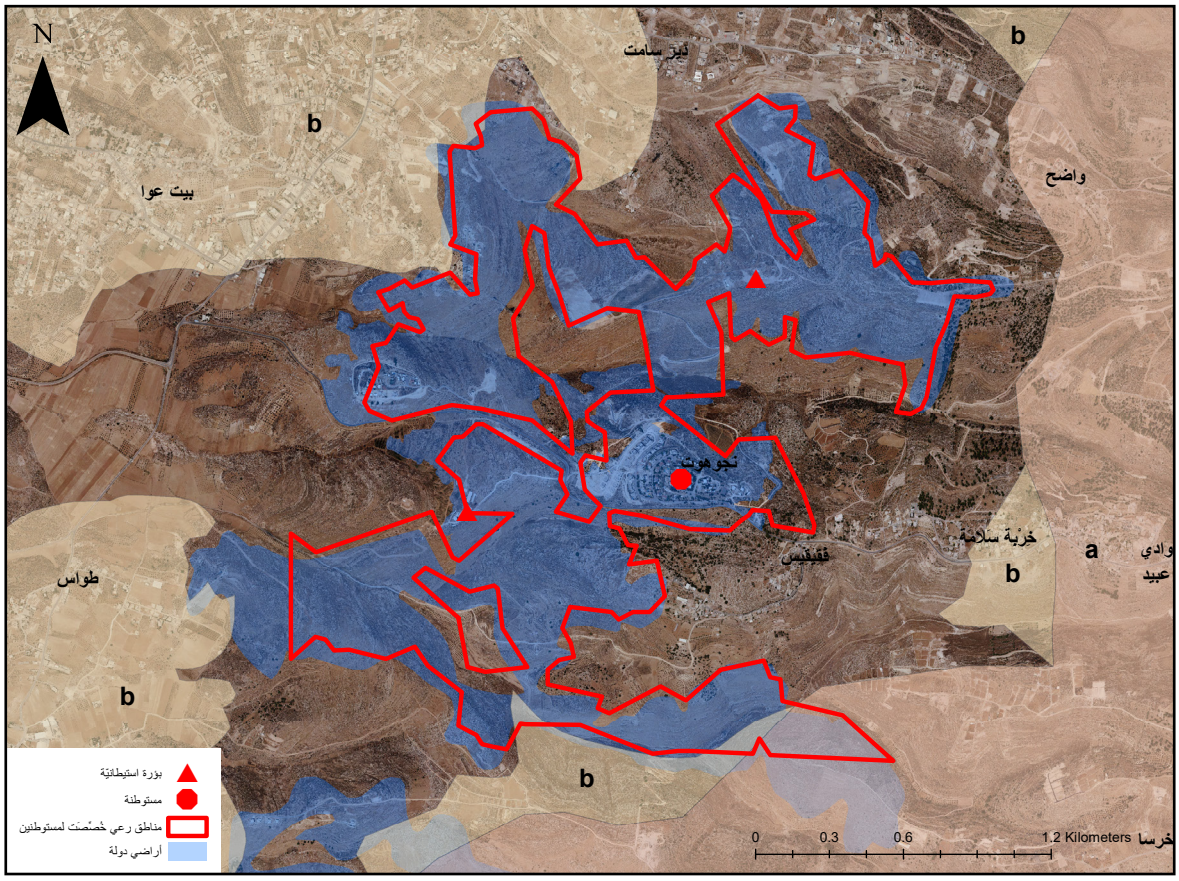

المنطقة المُخصَّصة للمستوطن حجّاي نيسيم لأغراض الزراعة، وتشمل جميع منازل مستوطنة "نجوهوت"

مثالٌ آخر على التخصيص المتقاطع هو التخصيص الممنوح للمستوطن يهوشافاط تور في بؤرة "مزرعة ماعون" جنوبيّ جبل الخليل؛ ففي كانون الثاني 2019، حصل تور من دائرة الاستيطان على اتّفاق ترخيصٍ للرّعي يشمل 4,780 دونمًا (وفقًا للخريطة المُرفقة بالعقد). يتداخل هذا التخصيص مع قطعتين من الأراضي: الأولى خُصِّصَت في كانون الثاني 2018 بموجب عقدٍ مستقلّ لأغراض زراعيّة لمدة سبع سنوات، إلّا أنّها لم تُزرَع فعليًا، والثانية خُصِّصَت في كانون الأول 2020 بموجب عقدٍ مستقلّ لأغراضٍ زراعيّة لمدّة ثلاث سنواتٍ، وقد زُرِعَ فيها كرم عنب يُشرف على زراعته مستوطنون آخرون.

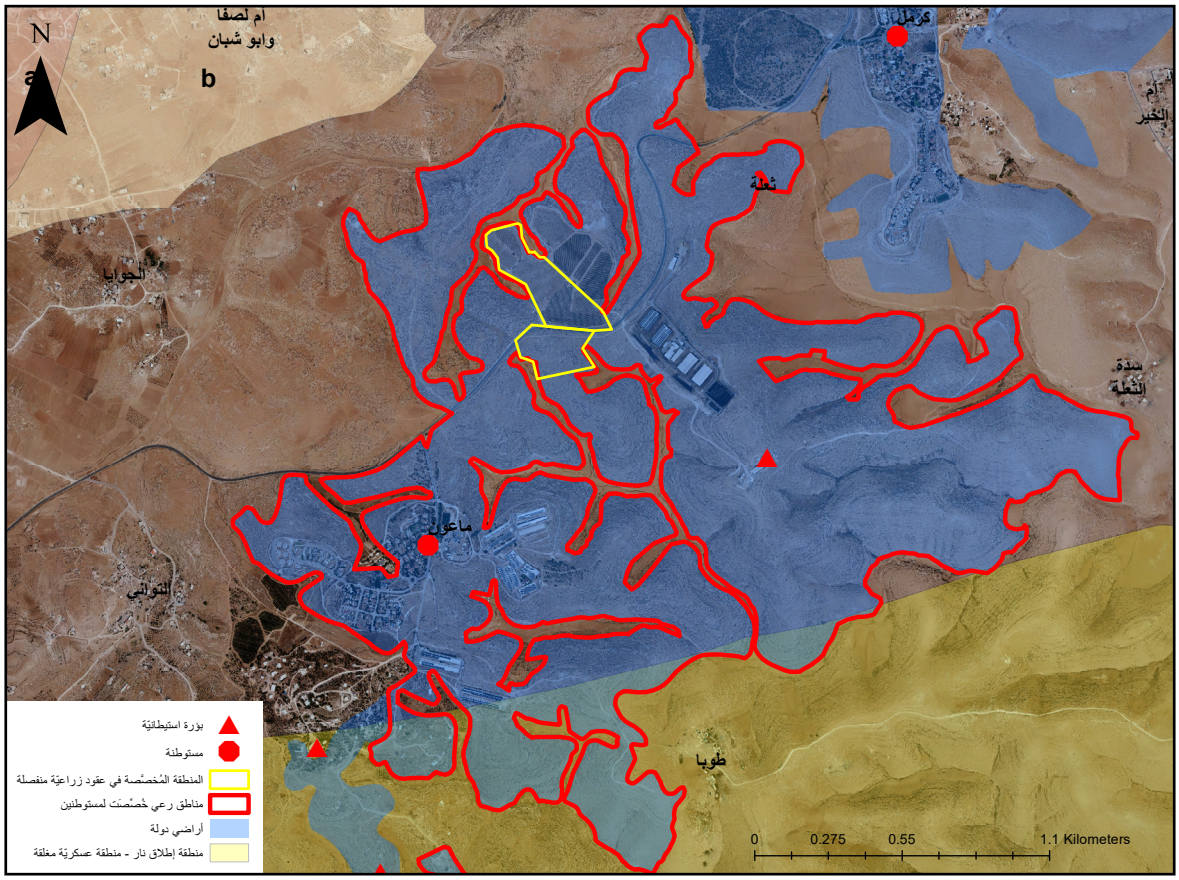

المنطقة المُخصّصة للمستوطن يهوشافاط تور، والمنطقة المُخصّصة بموجب عقودٍ زراعيّة مستقلّة.

نُنوّه إلى أنّ الحالات التي تُخصَّص فيها الأراضي ظاهريًّا لأغراض الرَّعي، والتي تُستخدَم فعليًّا من قِبَل مستوطنين آخرين لأغراضٍ زراعيّة - ليست نادرة. من خلال فحصٍ أجريناه، تبيّن أنّ نحو 2,500 دونم ممّا خُصِّص رسميًّا للرَّعي تُستخدَم فعليًّا للزراعة من قِبَل مستوطنين، إذ زُرِعَ حوالي 370 دونمًا منها بكروم العنب وأشجار الزيتون، كما أُقيمت دفيئات زراعيّة على نحو 40 دونمًا أخرى. ليس بحوزتنا عقودٌ إضافيّة تُثبت أنّ هذه الزراعة تتمّ بموجب عقود تخصيص موقّعة مع المستوطنين الذين يزرعون هذه الأراضي، إلّا أنّه من الواضح أنّ هذه الأراضي المزروعة لا تُستخدَم فعليًا للرَّعي.

تخصيص أراضٍ لم تخضع لمراجعة فريق "الخطّ الأزرق"

جزءٌ كبيرٌ من العقود يخصّص أراضي أُعلن عنها كـ"أراضي دولة" خلال ثمانينات القرن الماضي، إلّا أنّها لم تخضع لمراجعةٍ حدوديّة جديدة من قِبَل طاقم "الخطّ الأزرق". ووفقًا للمعايير التي حدّدها المستشار القانونيّ للإدارة المدنيّة، يُحظر تخصيص هذه الأراضي أو تطوير مخطّطاتٍ بشأنها ما لم تكن قد خضعت لمراجعة "الخطّ الأزرق"، أو ما لم يتمّ تحديث هذه المراجعة في حال كان آخر فحص قد أُجري قبل عام 2003. يعود هذا إلى حقيقة أنّ الإعلانات عن "أراضي دولة" في الثمانينات تمّت على نطاقٍ واسع وبدرجة كبيرة من العشوائيّة والافتقار إلى الدقة، إذ أصبح من المستحيل تحديد الحدود الفاصلة بين الأراضي التي أُعلن عنها كـ"أراضي دولة" وتلك التي بقيت أراضيَ خاصّة غير مُعلنة.

رغم ذلك، تكشف الخرائط المُرفقة بعقود التخصيص أنّ جزءًا كبيرًا من الأراضي التي خصّصتها دائرة الاستيطان للمستوطنين لأغراض الرّعي هي أراضٍ حدودها لم تخضع لأيّ مراجعةٍ من قِبَل طاقم "الخطّ الأزرق" بعد إعلانها كـ"أراضي دولة"؛ فكانت النتيجة أنّ الأراضي التي خصّصتها دائرة الاستيطان للمستوطنين تشمل تجاوزات صارخة على أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لفلسطينيّين. من بين الأمثلة على ذلك حالة المستوطن حجّاي نيسيم، الذي أنشأ بؤرة استيطانيّة رعويّة جنوبيّ مستوطنة نجوهوت؛ فإنّ معظم المساحة التي خُصّصت له وفقًا للخريطة (نحو 3,000 دونم)- لم تخضع لأيّ فحصٍ من قِبَل طاقم "الخطّ الأزرق". الأمر ذاته ينطبق على تخصيصات لمستوطنين آخرين في جنوب جبل الخليل، من بينهم يسرائيل كابلان (1,600 دونم)، إلياشيف ناحوم (2,465 دونمًا)، يعكوف شِختر (2,300 دونم)، نَتان باروخ (2,550 دونمًا) وينون ليفي (870 دونمًا).

بؤر استيطانيّة رعويّة قائمة في مواقع غير تلك المُخصّصة لها

ظاهرة متكرّرة أخرى تُرصَد في عددٍ من عقود التخصيص هي التباين التام بين المناطق المُحدّدة في الخرائط المرفقة بالعقود والمناطق التي يستخدمها المستوطنون فعليًّا. لا يدور الحديث هنا عن فروقاتٍ طفيفة يمكن عزوها إلى أخطاء في الترسيم، بل عن مناطق مختلفة كليًّا، إذ تصل الفجوات أحيانًا إلى مسافاتٍ تتراوح بين 10 إلى 15 كيلومترًا عن الموقع المُخصّص. في بعض الحالات، تبدو غاية التضليل واضحة، إذ إنّ الأمر يتعلّق بأراضٍ لم يكن من المُمكن تخصيصها رسميًّا للمستوطنين، بينما في حالاتٍ أخرى، تبقى دوافع التضليل غير واضحة. وبما أنّ عقود التخصيص ليست علنيّة، فلا تتوفّر لدينا أيّ وسيلة للتحقق من امتلاك المستوطنين المعنيّين عقودًا إضافيّة تغطّي تلك المواقع، أم من عدم امتلاكهم لتلك العقود.

مثالٌ واضح على حالة يكون فيها هدف التضليل جليًّا تمامًا هو عقد التخصيص المُبرم بين دائرة الاستيطان والمستوطن يوسف حاييم مَغنيزي بتاريخ 17 آذار 2021. يدور الحديث عن 390 دونمًا تقع جنوبيّ مستوطنة نِيلِي، كانت قد خُصّصَت لمَغنيزي لأغراض الرّعي، إلّا أنّ البؤرة الاستيطانيّة التي أنشأها قبل ذلك بعامين تقع في الجهة الأخرى تمامًا من شارع 446، ولا تمتّ بصلة إلى المساحة المُخصّصة له بموجب الخريطة المُرفقة بالعقد. السبب وراء ذلك واضح: مَغنيزي أقام بؤرة استيطانيّة غير قانونيّة بهدف الاستيلاء على مساحة شاسعة كان الفلسطينيّون يستخدمونها سابقًا. استنتاج هذا الهدف لا يتطلّب سوى الاستماع إلى ما قاله مَغنيزي بنفسه في مقابلة مع القناة السابعة الإسرائيليّة في كانون الثاني 2023:

"كانت هنا قطعان ماشية تعود للبدو، وحدثت بينهم وبيننا احتكاكات. ببساطة، يجب أن نقول لهم إنّ ما كان في الماضي قد انتهى. قد يستغرق الأمر بعض الوقت، لكن عندما يدركون أنّك شخص متمسّك بالأرض، وأنّ هذه الأرض تعني لك الكثير، وأنّك موجود هنا للبقاء، وأنّ يهودًا سيكونون في هذه الجبال — فهناك من يفهم ذلك بسرعة، وهناك من يحتاج إلى وقت أطول ليفهم."

لكنّ الأراضي التي قام مَغنيزي بطرد الفلسطينيّين منها، والتي تُقدَّر بنحو 1,800 دونم وفقًا لتقديراتنا، ليست هي "أراضي دولة" على الإطلاق، وبالتالي لم يكن من الممكن تخصيصها له بشكلٍ رسميّ. ولتحقيق ذلك، كان من الضروريّ توقيع عقد تخصيص مزيّف معه، ليُظهر أنّ الأرض المُخصّصة له قد صُنِّفت رسميًّا من قبل إسرائيل كـ"أراضي دولة".

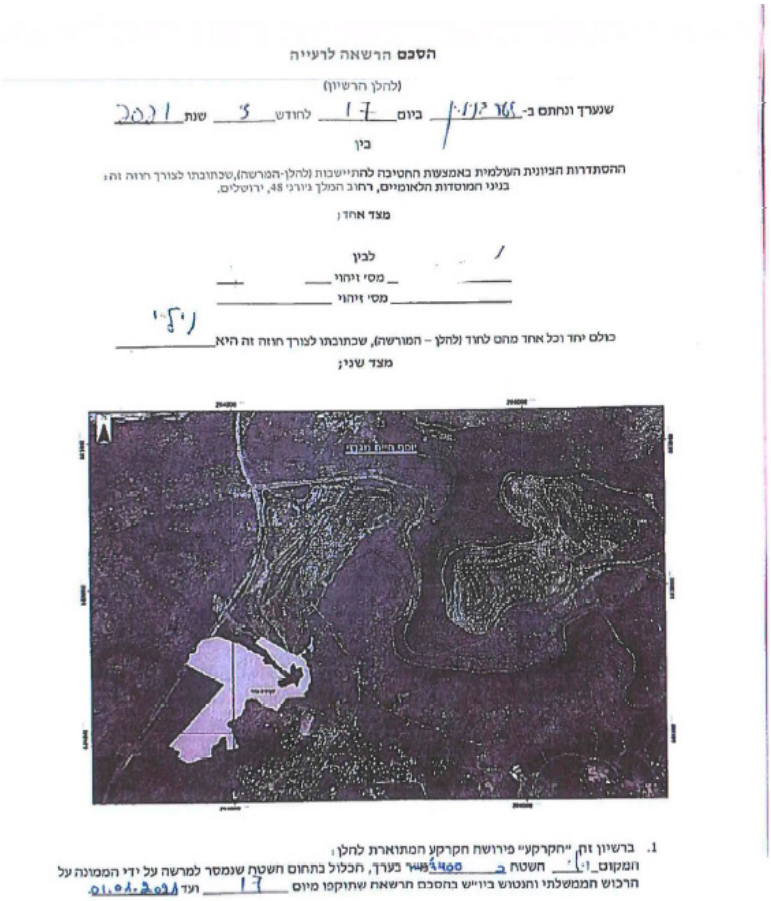

הסכם הרשאה לרעייה

(להלן הרשיון)

שנערך ונחתם ב- ביום 17 לחודש 5 שנת 2021

בין

ההסתדרות הציונית העולמית באמצעות החטיבה להתיישבות (להלן-המורשה), שכתובתה לצורך חוזה זה:
בניני המוסדות הלאומיים, רח' הנביא גיורני 48, ירושלים.

מצד אחד;

לבין

מס' זיהוי

מס' זיהוי

כולם יחד וכל אחד מהם לחוד (להלן – המורשה), שכתובתו לצורך חוזה זה היא

מצד שני;

1. ברשיון זה, "החקרקע" פירושה חקרקע המתוארת להלן:
המקום – חשטה בשטח 3,450 דונם בערך, הכלול בתחום חשטה שנמסר למרשה על ידי הממונה על הרכוש הממשלתי והנטוש ביו"ש בהסכם תרשאה שתוקפו מיום 17 ועד 01.08.2021

الخريطة المُرفقة بعقد تخصيص مَغنيزي

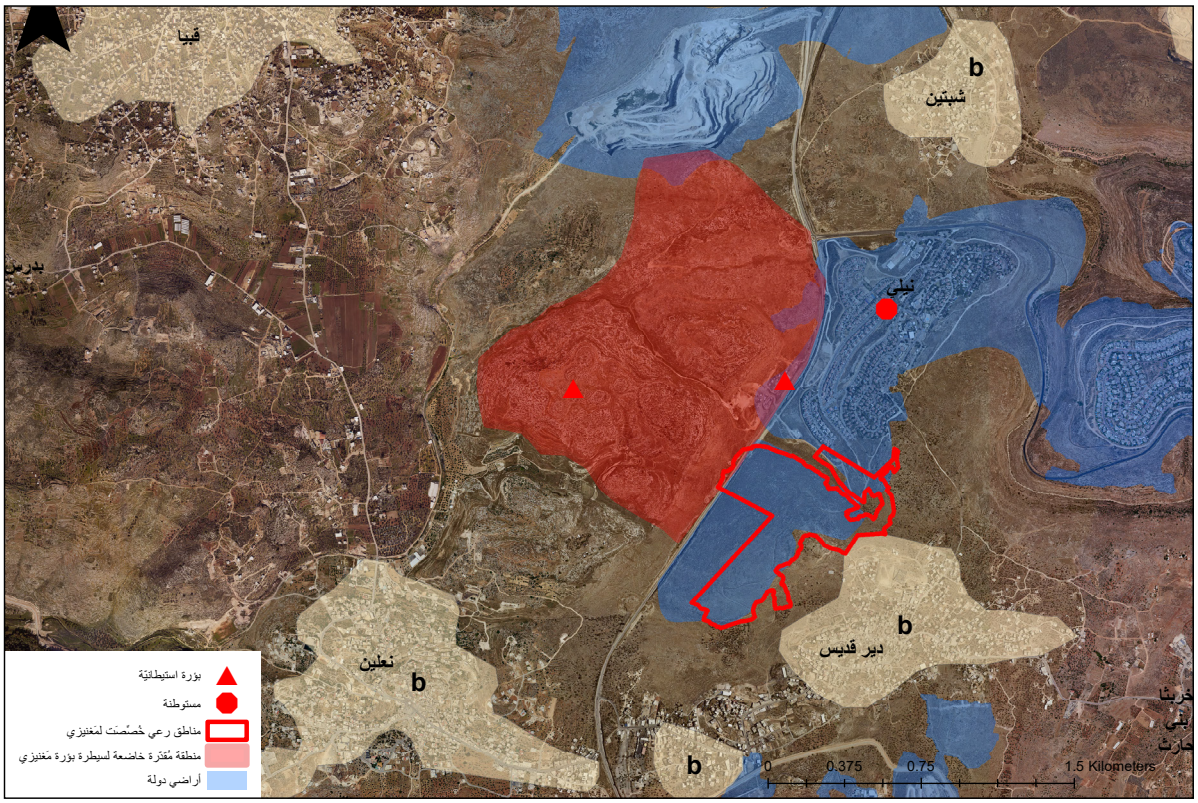

المنطقة المُخصّصة لمَغنيزي مقابل المنطقة التي استولى هو عليها فعليًّا

هناك حالة أخرى تتجلّى فيها محاولة تضليل مُتعمَّدة لحلّ "مشكلة" محدّدة كانت تُقلق مسؤولي دائرة الاستيطان. تتمثّل تلك الحالة في عقد التخصيص المُبرم مع المستوطن إيتمار كوهين بتاريخ 10 آذار 2021. وفقًا للخريطة المُرفقة بالعقد، فإنّ الأرض المُخصّصة لكوهين لأغراض الرَّعي تقع شرقيّ مستوطنة ميخورا المحاذية لطريق ألون. إلا انّ الأراضي التي استولى عليها فعليًّا تقع جنوب غرب تلك المنطقة، أي في عمق منطقة إطلاق النّار 904أ، وهو نفس الموقع الذي أقام فيه بؤرته الاستيطانيّة غير القانونيّة منذ عام 2013. وكما ذُكر، تُصنَّف مناطق إطلاق النار في الضفّة الغربيّة كمناطق عسكريّة مُغلقة، يُحظر حتّى على المستوطنين الدخول إليها. لكن في الواقع، فإنّ المنطقة 904أ، شأنها شأن معظم مناطق إطلاق النار في الضفّة، لا تُستخدم فعليًّا من قِبَل الجيش الإسرائيليّ، وهو ما أتاح للمستوطنين، بمن فيهم كوهين، الاستيلاء على مساحات شاسعة منها، من بينها أراضٍ استُخدمت للرَّعي. بحسب فهمنا، فإنّ الخريطة المُرفقة بعقد التخصيص الذي وقّعته دائرة الاستيطان مع كوهين كانت تهدف إلى خلق انطباع زائف حول الموقع الحقيقيّ الذي استولى عليه، وذلك بمساعدة قرض سكنيٍّ حصل عليه، هو الآخر، من الدائرة، وأو ربّما لإتاحة حصوله على تمويل حكوميّ إضافيّ.

قطيع أبقار إيتمار كوهين داخل أراضي قرية يانون، بالقرب من منطقة إطلاق نار 904أ

הסכם הרשאה לרעייה

(להלן הרשיון)

שנערך ונחתם ב- [illegible] ביום 10 לחודש [illegible] שנת 2021

בין

ההסתדרות הציונית העולמית באמצעות התנחיבה להתיישבות (להלן-המרשה), שכתובתה לצורך חוזה זה:
בניני המוסדות הלאומיים, רחוב חמלך ג'ורג' 48, ירושלים.

מצד אחד;

לבין

__ מס' זיהוי _____

_____ מס' זיהוי _____

[illegible]

מצד שני;

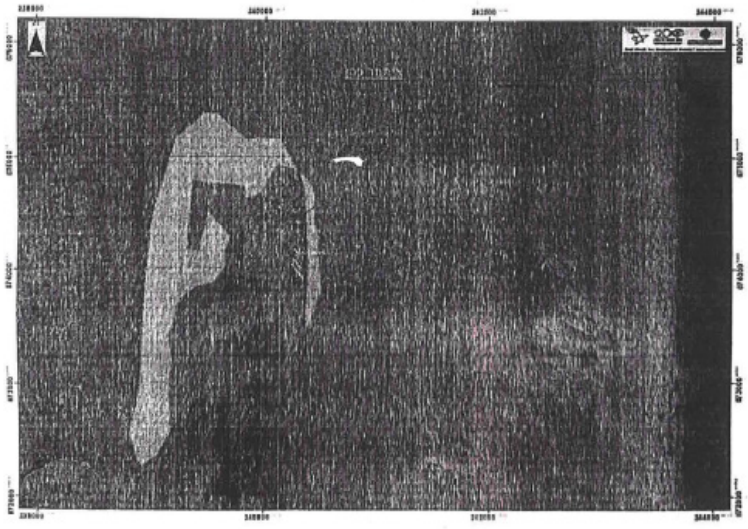

الخريطة المُرفقة بعقد التخصيص المُوقّع مع إيتمار كوهين

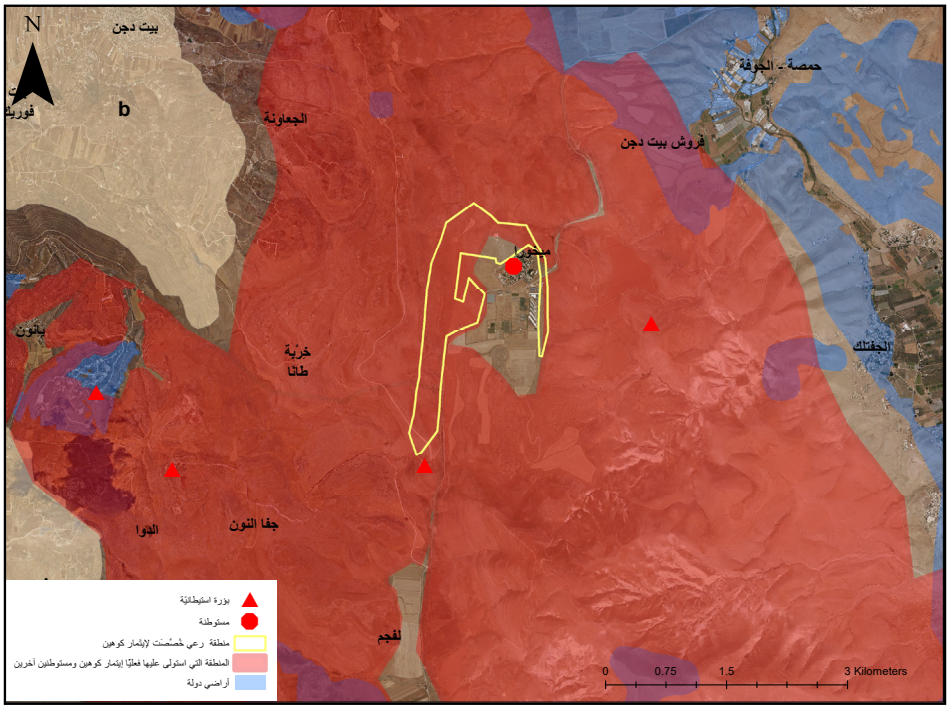

المنطقة المُخصَّصة لإيتمار كوهين مقابل المنطقة التي استولى عليها فعليًّا

تخصيصات داخل مناطق إطلاق نار

في بعض الحالات، يتّضح أنّ دائرة الاستيطان خصّصت أراضي للمستوطنين داخل مناطق إطلاق النار نفسها. تُظهر الخرائط المُرفقة بالعقود المتوفّرة لدينا أنّ أكثر من 5,000 دونم داخل مناطق إطلاق النار قد خُصِّصَت لأغراض الرّعي. أبرز هذه الحالات تتعلّق بكلٍّ من يعكوف شِختر، من بؤرة "هار سيناي" القريبة من مستوطنة "سوسيا"، ويهوشافاط تور من بؤرة "مزرعة ماعون"، وكلاهما يقع جنوبيّ جبل الخليل. تمّ تخصيص أكثر من 3,300 دونم لهما داخل منطقة إطلاق نار 918، وهي منطقة تحاول إسرائيل منذ عشرات السنين تهجير السكّان الفلسطينيّين منها، بزعم أنّها ضروريّة لتدريبات الجيش الإسرائيليّ، وبالتالي يُحظر على المدنيّين التواجد فيها. يبدو جليًّا أنّ وراء محاولات تهجير الفلسطينيّين من المنطقة تكمن — وإن كان ذلك بشكلٍ غير مُتقن — أهداف استيطانيّة واضحة.

قطيع تابع لمستوطنين يرعى داخل منطقة إطلاق نار 903، شمال شرق الضفّة الغربيّة

تخصيص "مسكيوت"

أحد العقود التي لفتت انتباهنا بشكلٍ خاص هو عقد تخصيص وُقّع في 30 حزيران 2021 مع مستوطن لم يُكشف عن هويّته في النسخة التي وصلت إلينا. يتعلّق التخصيص بـ 1,640 دونمًا (في حين ورد في العقد نفسه 1,500 دونم)، ويشمل عدّة جيوب جنوبيّ جدار الفصل، في الجزء الشماليّ الشرقيّ من الضفّة الغربيّة. تقع الأراضي المخصّصة بمحاذاة مستوطنة "ملكيشوع" القريبة جدًّا من "الخطّ الأخضر" داخل حدود إسرائيل. لكنّ العقد يذكر مستوطنة "مسكيوت"، الواقعة على بُعد نحو 16 كيلومترًا جوًّا إلى الجنوب الشرقيّ من الأراضي المُخصَّصة في هذا العقد.

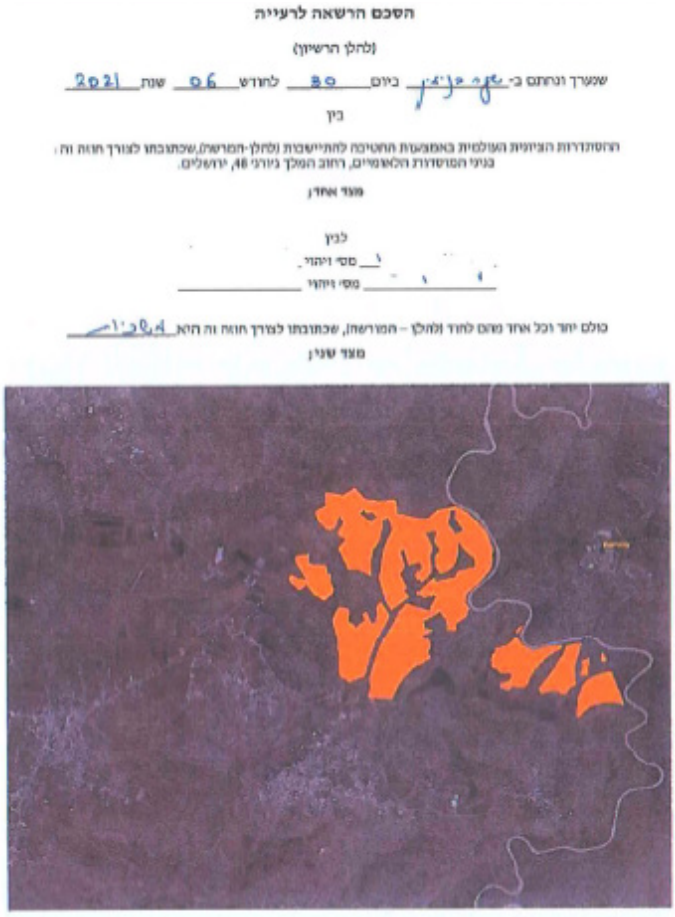

הסכם חרשאה לרעייה

(לחלק הראשון)

שנערך ונחתם ב- ירושלים ביום 30 לחודש 06 שנת 2021

בין

הרשות לפיתוח הכפר הבדואי בנגב, שכתובתה לצורך חוזה זה: רח' המלך ג'ורג' 32, ירושלים

מצד אחד;

לבין

1. מס' זיהוי

2. מס' זיהוי

כולם יחד וכל אחד מהם לחוד (להלן – המרשה), שכתובתם לצורך חוזה זה היא

מצד שני;

الخريطة المُرفقة بعقد تخصيص "مسكيوت"

إنّ الوصول إلى هذه المنطقة من داخل الضفّة الغربيّة يقتضي المرور عبر قرى فلسطينيّة. ووفقًا لمعلوماتنا، لم تُسجَّل أيّ أنشطة رعويّة للمستوطنين في هذه المنطقة في أيّ وقت سابق (وذلك خلافًا للأراضي الواقعة شماليّ جدار الفصل، ضمن نطاق منطقة التَّماس، أي المناطق المُمتدّة بين جدار الفصل والخطّ الأخضر). ولكن، خلال تشرين الأوّل 2024، أُقيمت بؤرة استيطانيّة رعويّة جديدة بمحاذاة جدار الفصل تمّ ربطها بشبكة المياه عبر أنبوب يمتدّ من مستوطنة "ملكيشوع". وقد أُقيمت البؤرة بالقرب من بوّابة زراعيّة في الجدار، وكان الهدف من إنشائها في الأصل تمكين أصحاب الأراضي الفلسطينيّين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة في منطقة التَّماس. على الجهة الأخرى من البوّابة، تمتدّ طريق مباشرة تؤدّي إلى الأراضي المُدرجة في عقد التخصيص.

البؤرة الاستيطانيّة الرعويّة التي أُقيمت بمحاذاة جدار الفصل خلال تشرين الأول 2024

تخصيص داخل أراضي السلطة الفلسطينيّة ("المحميّة التوافقيّة")

أحد عقود التخصيص التي تستوجب التوقّف عندها هو العقد المُبرم مع المستوطن عوفيد شاحَف. تكشف الخريطة المُرفقة أنّ المساحة المُخصّصة لشاحَف تبلغ 1,060 دونمًا، وهي مُقسّمة إلى كتلتين منفصلتين، إحداهما تقع شمال مستوطنة "معاليه عاموس" والأخرى جنوبها. غير أنّ الكتلة الجنوبيّة، الأكبر بين الاثنتين، تقع بمعظمها داخل المنطقة ب، أي ضمن ما يُعرف بـ"المحميّة التوافقيّة". هذه الحقيقة لم تمنع دائرة الاستيطان من تخصيص 650 دونمًا من هذه الأراضي لصالح المستوطنين رغم أنّ تلك الأراضي كانت قد نُقلت إلى مسؤولية السُلطة الفلسطينيّة بموجب اتّفاق "واي ريفر" الذي وقّعته حكومة إسرائيل عام 1998.

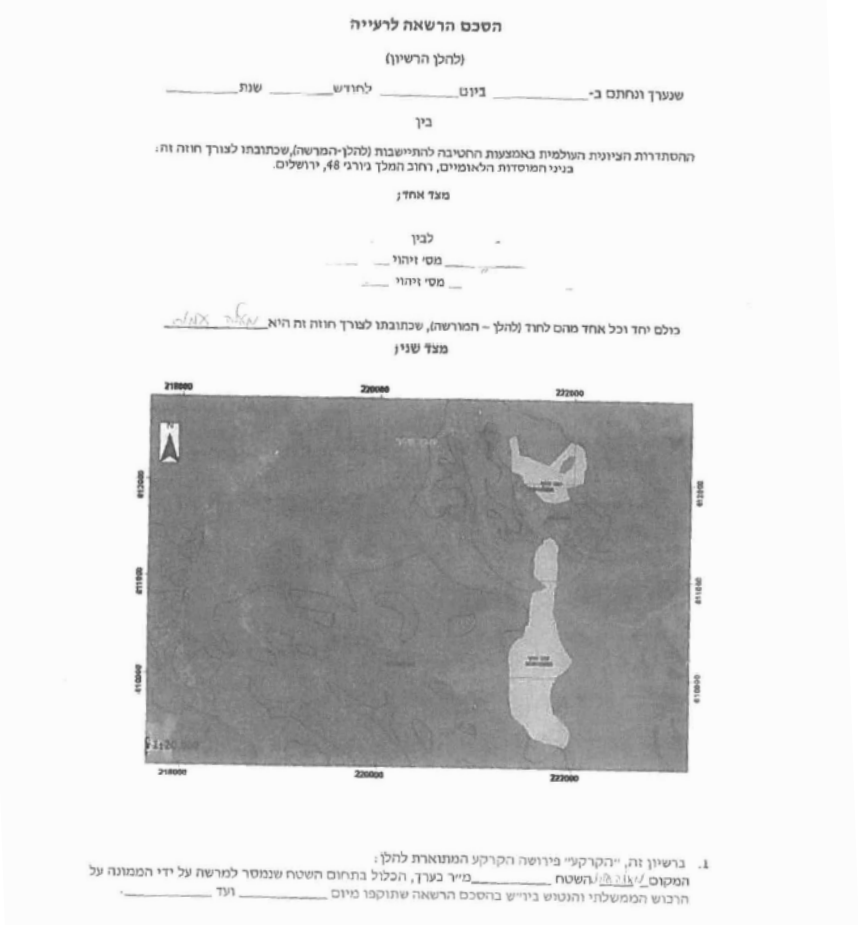

הסכם הרשאה לרעייה

(להלן הרשיון)

שנערך ונחתם ב-_____ ביום_____ לחודש_____ שנת_____

בין

ההסתדרות הציונית העולמית באמצעות החטיבה להתיישבות (להלן-המרשה), שכתובתו לצורך חוזה זה:
בניני המוסדות הלאומיים, רחוב המלך ג'ורג' 48, ירושלים.

מצד אחד;

לבין

_____ מס' זיהוי _____

_____ מס' זיהוי _____

כולם יחד וכל אחד מהם לחוד (להלן – המורשה), שכתובתו לצורך חוזה זה היא _____

מצד שני;

218000 220000 222000

1. ברשיון זה, "הקרקע" פירושה הקרקע המתוארת להלן:
המקום _____/השטח _____ מ"ר בערך, הכלול בתחום השטח שנמסר למרשה על ידי הממונה על הרכוש הממשלתי והנטוש ביו"ש בהסכם הרשאה שתוקפו מיום _____ ועד _____.

الخريطة المُرفقة بعقد التخصيص المُبرم بين دائرة الاستيطان والمُستوطن عوفيد شاحَف

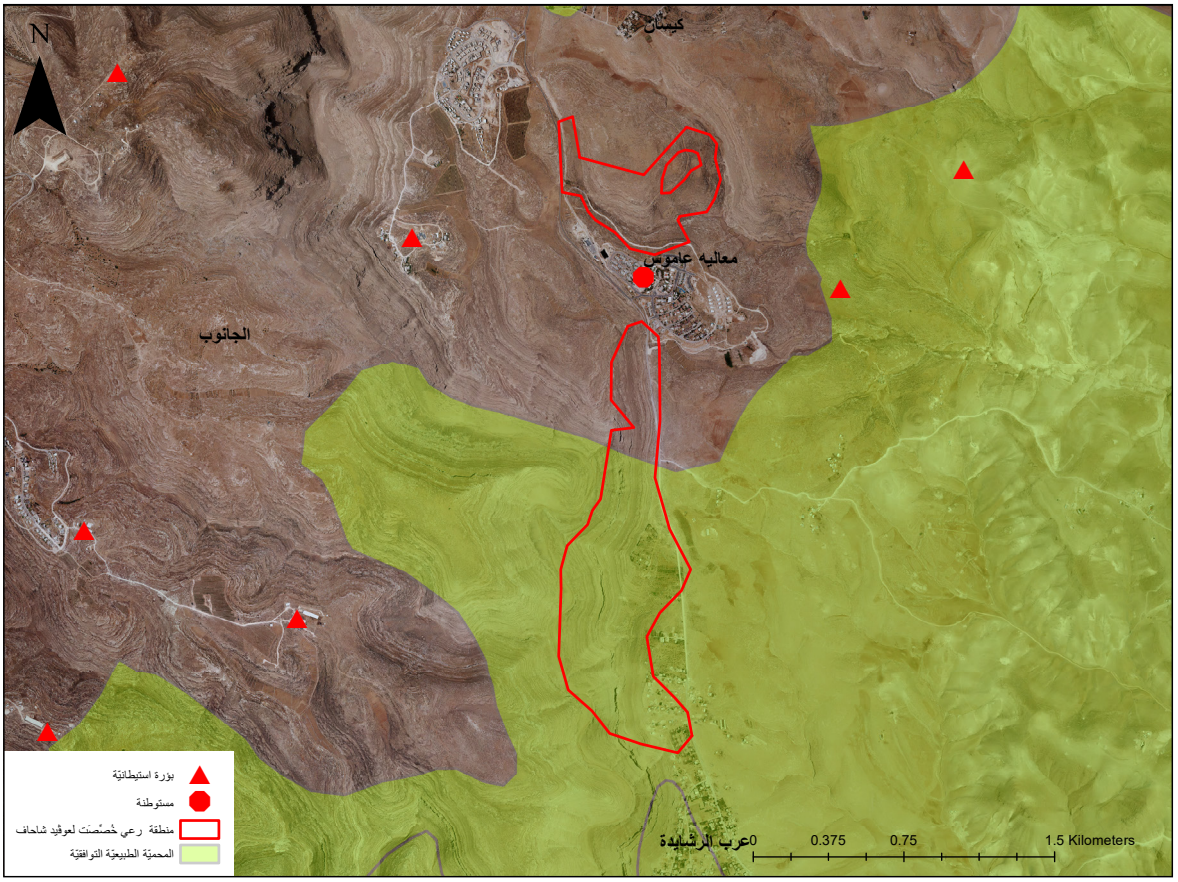

المنطقة المُخصّصة للمُستوطن عوفيد شاحَف داخل المحميّة الطبيعيّة التوافقيّة

"ثلاثة بسعر واحد" – عقد التخصيص الخاصّ بيهوشافاط تور

تكشف الخرائط المُرفقة بعقود التخصيص أنّ أكبر منطقة خُصِّصَت لمستوطنٍ واحدٍ قد مُنِحت للمستوطن يهوشافاط تور من بؤرة "مزرعة ماعون". يدور الحديث عن منطقة شاسعة تصل مساحتها إلى نحو 4,800 دونم (رغم أنّ العقد يشير إلى 3,600 دونم فقط). يقع معظم هذه المنطقة شماليّ مستوطنة "ماعون"، بينما تقع البؤرة الاستيطانيّة التي يقيم فيها تور جنوبها. يضمّ التخصيص، أيضًا، جزءًا آخر من الأراضي على بُعد كيلومتر واحد جنوب شرقّي بؤرة "مزرعة ماعون" (داخل منطقة إطلاق نار 918). نظرًا لاتّساع هذه المنطقة، لم يتمكّن تور من السيطرة عليها بمفرده، ممّا أدّى إلى إقامة بؤرتين استيطانيّتين رعويّتين غير قانونيّتين إضافيّتين، الأولى للمستوطن يسسخار مَن، وتُعرف باسم بؤرة "مزرعة مَن"، وقد أُنشئت عام 2020 وتسيطر على الجزء الشماليّ من التخصيص (بين مستوطنتَي "ماعون" و"كرمئيل")، أمّا الثانية، فتعود للمستوطن أڤياه ڤينشتوك، وتُعرف باسم "طوف هآرِتس"، وقد أُقيمت عام 2022 في الجزء الشرقّي من الأراضي المُخصّصة لتور، داخل منطقة إطلاق نار 918.

تلخيص

تتولّى دائرة الاستيطان إدارة مئات الآلاف من الدونمات التي استملكتها إسرائيل من الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، وقد خُصِّص جزءٌ من هذه الأراضي للمستوطنين لأغراضٍ مختلفة، من بينها الرّعي. تُبرَم عقود التخصيص في ظلّ غياب الشفافيّة ودون إتاحتها للعامّة؛ إذ إنّ دائرة الاستيطان، التي لا يخضع نشاطها العقاريّ لقانون حريّة المعلومات، ترفض نشر تفاصيل هذه العقود. ومع ذلك، تمكّنّا من الحصول على عشراتٍ من عقود تخصيص الأراضي للرّعي، التي وُقِّعت بين الدائرة ومستوطنين مختلفين، ونُرجّح وجود عشرات العقود الأخرى التي لم يُكشف عنها بعد. تُظهر العقود المتوفّرة لدينا كيف تدعم الدولة، بواسطة دائرة الاستيطان، مشروع البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. وقد بلغ مُجمَل المساحات الواردة في الخرائط المرفقة بهذه العقود نحو 47,000 دونم، بينما تستولي البؤر الاستيطانيّة الرعويّة اليوم على نحو 786,000 دونم.

تتّسم عقود تخصيص الأراضي التي توقّعها دائرة الاستيطان بصياغة موحّدة، إذ تنصّ على تخصيص قطعة أرض مُحدّدة لمستوطنٍ معيّن دون مقابل، ولفترة زمنيّة محدودة غالبًا ما تكون سنة واحدة. يُرفَق بكلّ عقدٍ خريطة تُحدَّد عليها مساحة الأرض المشمولة بالتخصيص، غير أنّ الترسيم غالبًا ما يكون رديئًا وغير دقيق، فلا يتطابق مع المساحة المُشار إليها في العقد. ومن الإشكاليّات الإضافيّة الناتجة عن هذا الترسيم العشوائيّ استحالة تحديد حدود التخصيص بدقّة. ومن بين أبرز تجلّيات هذا الترسيم، أنّ نحو 9,000 دونم من الأراضي ذات الملكيّة الخاصّة لفلسطينيّين قد أُدرِجت ضمن الأراضي المُخصَّصة للمستوطنين، رغم أنّ القانون العسكريّ الإسرائيليّ الساري في الضفّة الغربيّة يمنع، كقاعدة عامّة، تخصيص أراضٍ خاصّة، سواء لدائرة الاستيطان أو لأيّ مستوطنٍ على وجه التحديد. هذا الترسيم الرديء ليس مجرّد خطأ تقنيّ، بل تؤدّي هذه الخرائط الفوضويّة إلى خلق واقعٍ يخدم أهداف البؤر الاستيطانيّة الرعويّة: الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي وتهجير السكّان الفلسطينيّين منها.

القسم الثالث: تمويل البُؤر الاستيطانيّة الرعويّة

كما هو معلوم، تُعدّ جميع المستوطنات المُقامة في الأراضي المحتلّة منذ عام 1967 غير قانونيّة بموجب القانون الدوليّ. لكنّ البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، شأنها شأن غيرها من البؤر الاستيطانيّة، تُعتبر غير قانونيّة أيضًا وِفقًا للقوانين والأنظمة التي وضعتها إسرائيل نفسها، ما يعني أنّ تمويلها هو، بطبيعة الحال، غير قانونيّ. ورغم ذلك، تُقام عشرات البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، وتُواصِل توسّعها، بتمويلٍ يُقدَّر بعشرات الملايين من الشواقل التي تُحوَّل من مصادر عامّة مختلفة، دون أيّ عائق يُذكر.

إنّ إقامة هذه البؤر والحفاظ عليها يتطلّبان استثمارات ماليّة ضخمة، بدءًا من البُنى التحتيّة، كشقّ الطرق ومدّ شبكات الكهرباء والمياه، مرورًا بتشييد المباني وشراء المُعدّات، وصولًا إلى تمويل قطعان الماشية وتغطية تكاليف رعايتها، وذلك إلى جانب توفير نفقات العمال ونفقات إقامتهم ومعيشتهم. معظم هذه البؤر لا تُعدّ مشاريع مربحة، لا سيّما في سنواتها الأولى، وهو ما يجعل المصدر الأساسيّ لتمويلها هو الأموال العامّة، إذ يتمّ ضخّ عشرات الملايين من الشواقل مباشرة من الوزارات الحكوميّة، أو بشكلٍ غير مباشر عبر دائرة الاستيطان والسُلطات المحليّة. إضافةً إلى ذلك، تحصل هذه البؤر على تمويلٍ بملايين أخرى من التبرّعات الخاصّة، والتي يُعترف بالعديد منها كمصروفاتٍ، وذلك لأغراضٍ ضريبيّة بموجب "البند 46 أ" من قانون ضريبة الدخل الإسرائيليّ.

عشرات الملايين من دائرة الاستيطان والمجالس الإقليميّة

في آب 2022، صادق نفتالي بينيت، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الوزراء البديل ووزير الاستيطان، على خطّة العمل السنويّة لدائرة الاستيطان لعام 2022. تضمّنت تلك الخطّة بندًا خاصًّا تحت عنوان "تخطيط البُنى التحتيّة الحيويّة ومكوّنات الأمن في المستوطنات "الشابّة" ذات الأُفق التنظيميّ". في إطار هذا البند، حسبما كُشف عنه لاحقًا، حوّلت دائرة الاستيطان 15 مليون شاقل إلى البؤر الاستيطانيّة الرعويّة خلال عام 2023. في عام 2024 ارتفع المبلغ المُخصّص لهذه البؤر إلى **39 مليون شاقل.** حُوّلَت هذه الأموال إلى البؤر الاستيطانيّة عبر المجالس الإقليميّة للمستوطنات. خلال اجتماع المجلس المنعقد بتاريخ 10 أيّار 2023، والذي تمّ فيه إقرار الميزانيّة المُخصّصة لهذه البؤر، وصف رئيس مجلس "بنيامين" الإقليميّ، يسرائيل غانتس، آليّة التمويل على النحو التالي:

"لدينا هنا ميزانيّة غير اعتياديّة مثيرة ومهمّة للغاية، تُدرَج لأوّل مرّة في التاريخ — ميزانية غير اعتياديّة مخصَّصة لتعزيز مكوّنات الأمن في المستوطنات الشابّة. تأتي هذه الميزانيّة في إطار قرار الحكومة و"الكابينت"، الذي يقضي بتوفير مكوّنات أمنيّة لهذه المستوطنات. قيادة المنطقة الوسطى حدّدت بدقّة مواقع تخصيص هذه الموارد، في حين تتولّى دائرة الاستيطان تحويل الأموال، ونحن الجهة المسؤولة عن التنفيذ. ***إنّها المرّة الأولى التي تحصل فيها المستوطنات الشابّة على ميزانيّة حكوميّة رسميّة،*** *تضع فيها الحكومة أموالًا لتعزيز الأمن فيها."*

تمّ استخدام هذه الميزانية لتمويل البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، والتي خُصّصت، من بين أمور أخرى، لشراء مركبات رباعيّة الدفع (رينجرات)، طائرات مُسيّرة (درونز)، كاميرات مراقبة، مولّدات كهربائيّة، بوّابات إلكترونيّة، أعمدة إنارة، أسوار، وألواح طاقة شمسيّة.

ملايين الشواقل من السُلطات المحليّة للمستوطنات

تُعدّ السُلطات المحليّة في المستوطنات، لا سيّما المجالس الإقليميّة، إحدى الجهات الرئيسة التي تموّل وتدير البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة، بما في ذلك البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. (للاطّلاع على دَور هذه السلطات في إنشاء البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة وفي وترسيخها، راجعوا التقرير البحثيّ "صفقة البؤر الاستيطانيّة"). تصل أموال السُلطات المحليّة بشكلٍ أساسيّ من ميزانيّات الدولة ومن مِنَح تقدّمها وزارة الداخليّة الإسرائيليّة ووزارات حكوميّة أخرى، وفقط نسبة ضئيلة من مُجمَل دخل تلك السلطات يصل من جباية ضريبة الأرنونا. يصعب للغاية تتبّع الأموال المُخصَّصة للبؤر الاستيطانيّة في ميزانيّات المجالس الإقليميّة، فتلك المجالس، في معظمها، لا تنشر تفاصيل ميزانيّاتها وتحرص على عدم الكشف عن أيّ بنود ميزانيّات تُظهر تخصيص أموال للبؤر الاستيطانيّة، بل تُدرِجها ضمن بنودٍ عامّة أوسع.

30 مليون شاقل سنويًّا "لإنشاء وتشغيل أقسام دوريّات الأراضي" في المستوطنات -منذ عام 2021، تُخصّص الحكومة الإسرائيليّة نحو 30 مليون شاقل سنويًّا لوزارة الاستيطان، التي تقوم بدورها بتحويل الأموال إلى السلطات المحليّة للمستوطنات بهدف "إنشاء أقسام دوريّات الأراضي وتشغيلها". هذه الأقسام مُخصَّصة "لمنع انتهاكات قوانين التخطيط والبناء، والاستحواذ على أراضي الدولة". القصد هو بالطبع منع البناء أو فلاحة الأراضي على يد فلسطينيّين. ورغم أنّه من الناحية القانونيّة، تقتصر صلاحيّات مراقبة البناء الفلسطينيّ على "الإدارة المدنيّة"، ولا تمتلك السلطات المحليّة في المستوطنات أيّ صلاحيّة في هذا المجال، إلا أنّ الحكومة الإسرائيليّة تموّل "أقسام مراقبة" بعشرات الملايين من الشواقل، يتولّى موظّفوها رصد أيّ بناء فلسطينيّ وإبلاغ الإدارة المدنيّة عنه بشكلٍ مستمرّ.

بالإضافة إلى تمويل "إنشاء وتشغيل أقسام الدوريّات"، وهو تمويل يشمل رواتب عناصر الدوريّات، المعدّات، المركبات، الطائرات المُسيّرة (الدرونز)، الصور الجويّة وما الى ذلك، تقوم الحكومة أيضًا بتمويل "إنشاء بُنى تحتيّة للمراقبة" لصالح السلطات المحليّة. تشمل هذه البُنى التحتيّة شقّ طرق، إقامة أسوار، تركيب كاميرات مراقبة علنيّة وخفيّة وإنشاء بوّابات. كلّ هذه الوسائل التي باتت تنتشر في الميدان خلال السنوات الأخيرة وبوتيرةٍ متسارعة منذ السابع من تشرين الأوّل- يستخدمها المستوطنون كأدواتٍ للاستيلاء على أراضٍ، ولتهجير الفلسطينيّين من مئات الآلاف من الدونمات في الضفّة الغربيّة.

مِنَح حكوميّة لـ "المتطوّعين في الزراعة"

خلال السنوات الأخيرة، تُخصّص الحكومة الإسرائيليّة عشرات الملايين من الشواقل سنويًا — عبر وزارة الزراعة، وفي العامين الماضيين أيضًا عبر وزارة النقب والجليل — لدعم جمعيّات تتولّى تشغيل متطوّعين في الزراعة. واستنادًا إلى تقارير الجمعيّات المستفيدة من هذه المِنَح، نُقدّر أنّ نحو 30% من هذه الأموال تُخصَّص لتشغيل متطوّعين في الزراعة داخل الضفّة الغربيّة، إذ يتركّز معظمها في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة.

العديد من هؤلاء "المتطوّعين" هم في الحقيقة شبّان تسرّبوا من أُطر تعليميّة، ويقيمون في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، ويُشاركون في اعتداءاتٍ يوميّة ضدّ الفلسطينيّين في المناطق المحيطة. مؤخّرًا، فرضت الإدارة الأمريكيّة عقوبات على "منظمة هاشومير يوش" بسبب دورها في تشغيل متطوّعين داخل بؤر استيطانيّة رعويّة عنيفة، وهي بؤر كان قد فُرض على بعض منها أيضًا عقوبات.

التمويل الحكوميّ للجمعيّات المشغّلة لمتطوّعين في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة (بالشاقل) حسب السنوات:

الجمعيّة	نشاط في الضفّة الغربيّة	2019	2020	2021	2022	2023
بيت موريشِت - معاليه أدوميم (جمعيّة مُسجّلة)	100%				115,409	237,710
"هاشومير يوش" - منظّمة الحراسة في يهودا والسّامرة (جمعيّة مُسجّلة)	100%	673,512	1,510,399	2,000,466	2,349,445	921,391
"عوري آرِتس أهَفَتي" (جمعيّة مُسجّلة)	100%					190,890
الكليّة التحضيريّة الدينيّة قبل العسكريّة - "بيت يتير" (جمعيّة مُسجّلة)	כ-90%	402,792	673,512	944,503	1,519,988	464,363
"شيڤات تسيون لرجڤي أدَمَتاه" (جمعيّة مُسجّلة)	כ-85%				1,362,260	1,260,331
"كِدماه - هِتيَشڤوت تسيعيريم" (جمعيّة مُسجّلة)	כ-80%	929,536	1,199,963	103,282	2,976,228	532,640
"حيبوريم - بيت شان وهعيمِك" (جمعيّة مُسجّلة)	כ-30%	673,126	683,414	1,177,888	3,163,448	1,971,545

المصدر: مفتاح الميزانيّة، اعتبارًا من 1.9.2024. نسبة النشاط في الضفّة الغربيّة تُقدَّر استنادًا إلى تقارير الجمعيّات

مِنَح الرّعي من وزارة الزراعة

مصدر تمويل إضافي تستفيد منه البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة يتمثّل في مِنَح الرعي لـ "الحفاظ على المناطق المفتوحة". تقدّم وزارة الزراعة الإسرائيليّة مِنَحًا ماليّة لأصحاب القطعان الذين يمارسون الرعي في المناطق المفتوحة. وتشير بيانات الدعم الماليّ الصادرة عن الوزارة إلى أنّه بين عامَي 2017 و 2023، حوّلت الوزارة نحو 1.66 مليون شاقل لمالكي البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة، من ضمنهم مستوطنون فُرضت عليهم لاحقًا عقوبات دوليّة. وفي عام 2024 وحده، حوّلت الوزارة نحو 1.43 مليون شاقل لصالح أصحاب بؤر رعويّة، من بينهم خمسة مستوطنين سبق أن فُرضت عليهم عقوبات دوليّة. للاطّلاع على قائمة البؤر الاستيطانيّة وقيمة الدعم الماليّ الذي تلقّته، راجعوا التفاصيل هنا.

جدير بالذكر أنّ مستوطنة "مَفو حورون" تمتلك قطيعًا كبيرًا من الأبقار استخدمته كأداةٍ للاستيلاء على نحو 9,070 دونمًا، يقع معظمها ضمن أراضي قريتَي "يالو" و"عِمواس" (داخل "بارك كندا" اليوم)، اللتين هُجِّر سكّانهما بالكامل بعد أيّامٍ فقط من احتلال الضفّة الغربيّة في حزيران 1967. أما مستوطنة "مَفو حورون" نفسها، فقد أُقيمت على أراضٍ ذات ملكيّة خاصّة لأهالي قرية "بيت نوبا"، وهي القرية الثالثة التي هُجِّرت في المنطقة ذاتها دون أيّ قرار حكوميّ أو تنظيم قانونيّ. وخلال السنوات 2017 - 2024، قدّمت وزارة الزراعة مِنَح رعي للمستوطنة التعاونيّة "مَفو حورون"، بلغت قيمتها نحو 2.601 مليون شاقل.

مِنَح "المبادرات التجاريّة" من دائرة الاستيطان

توزّع دائرة الاستيطان منحًا تجاريّة لدعم المشاريع الاقتصاديّة في المناطق الريفيّة، وذلك وفقًا لمعايير تضعها هي بنفسها. كان من بين المستفيدين من هذه المنح مستوطنون من أصحاب البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، إذ حصل هؤلاء على نحو 100,000 شاقل لشراء قطعان ماشية أو لتطوير مشاريع سياحيّة وغيرها. يصعب معرفة طبيعة الأعمال التي استفادت من هذه المِنَح أو نوعيّة الأنشطة التي تموّلت منها، إلا أنّ مراجعةً أجريناها أظهرت أنّ ما لا يقلّ عن 13 مستوطنًا من أصحاب البؤر الاستيطانيّة الرعويّة تلقّوا منحًا بلغ مجموعها نحو 1.6 مليون شاقل. ومن بين المستفيدين: عسائيل كورنيتس من بؤرة "إيرِتس شيمِش" شماليّ غور الأردن، وقد حصل على 84,500 شاقل لشراء قطيع ماشية؛ تسفي لكس من بؤرة "تَحلِيئيل" غربيّ رام الله، وقد حصل على 140,000 شاقل لتطوير السياحة الزراعيّة داخل البؤرة؛ حجّاي نيسيم من بؤرة "نجوهوت"، وقد حصل على 28,334 شاقلًا لإنشاء حظيرة أغنام، ثم تلقّى لاحقًا منحة إضافية بقيمة 125,000 شاقل.

قائمة (جزئيّة) للبؤر الاستيطانيّة التي تلقّت مِنَح "المبادرات التجاريّة" من دائرة الاستيطان

اسم المزرعة	مالك المزرعة	المبلغ بالشواقل
"بني كيدِم"	جبرييل رِيس	29,100 + 119,683
"إيرِتس شيمِش"	عسائيل كورنيتس	84,500 + 65,500
"مِكِنه يِهودا"	يسرائيل كابلان	90,763
"لِخَتْحيلَه"	يحزكائيل فريدمان	148,458
"يهودا"	إلياشيف ناحوم	150,000
"تسون كيدار"	أرييل جرينجلِك	145,000
"أفِياه"	يوئاف فَحيما	66,471
"نجوهوت"	حجاي نيسيم	28,334 + 125,000
"ناحال شيلو"	ميخائيل شالوم شاملا	150,000
"رُوّاح هآرتس"	درور جرَنشتيس	149,000
"ميشِك مَن"	يسسخار مَن	120,000
"نَحلِيئيل"	تسفي لِكس	26,000 + 140,000
"مِدبار حِفر"	يوسِف فريدلَندِر	11,286
المُجمل:		**1,649,095**

قروض لمستوطنين متورّطين في الاستيلاء على الأراضي

إلى جانب المِنَح الماليّة، قدّمت دائرة الاستيطان قروضًا شخصيّة لمستوطنين مختلفين، بعضها — أو ربّما جميعها — تحوّل لاحقًا إلى مِنح. في عام 2018، نُشر تحقيق أعدّته منظّمة "كِرِم نابوت"، كشف أنّ دائرة الاستيطان قدّمت على مدار سنوات قروضًا لعدد كبير من المستوطنين المتورّطين في أنشطة غير قانونيّة، بل إنّ بعضهم كان متورّطًا في اعتداءات عنيفة ضدّ فلسطينيّين. جزء من هذه القروض قُدِّمَت لمستوطنين يقيمون في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، لشراء قطعان ماشية وبناء حظائر وشراء المعدّات اللّازمة لإدارة المزارع الحيوانيّة. لا تتوفّر لدينا بيانات دقيقة حول مُجمَل المبالغ التي مُنِحت، أو ما إذا كان المستفيدون قد سدّدوا القروض، أم أنّها تحوّلت إلى مِنَح.

فيما يلي بعض الأمثلة على القروض التي قدّمتها دائرة الاستيطان للمستوطنين:

مستوطن\ة	الهدف	العام
داليا هار سيناي	شراء مركبة	2022
شلومو مور	ثلاثة قروض رهن عقاريّ لبناء حظيرة وشراء ماعز وجِديان	1999-2022
يعكوف طاليا	ثلاثة قروض رهن عقاريّ لشراء نعاج ومولّد كهربائيّ	1996-1999
يتسحاك سكالي	قِرضان رهن عقاريّان لبناء حظيرة أغنام، شراء معدّات مرافقة وشراء 100 رأس من الغنم	2001-2004
يِديديا مِشولامي	قرض رهن عقاريّ لشراء خزّانات علف، معدّات تغذيّة، معدّات مياه وأحواض للريّ	2002
إيتمار كوهين	ثلاثة قروض رهن عقاريّ لشراء نعاج وأبقار	2009-2014
نَتي شولاڤ	شراء 130 رأسًا من الغنم	2011
داڤيد بوتسير	قرضان رهن عقاريّان لشراء أغنام وبناء حظيرة	2012

"أمَناه" – دعم، قروض واستثمارات بملايين الشواقل

تُعدّ "أمَناه" واحدة من أقوى المنظّمات الاستيطانيّة، سواءً من الناحية الماليّة أو السياسيّة، إذ تمتلك نفوذًا واسعًا في تشكيل خارطة المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة. وهي تُعتبر بمثابة "الأب والأم" للبؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة، وخلال السنوات الأخيرة، للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة غير القانونيّة أيضًا؛ فلديها ممتلكات تُقدَّر بحوالي 600 مليون شاقل، وميزانيّة سنويّة تُقدَّر بعشرات الملايين. في عام 2017، كشفنا جزءًا من نشاطات "أمَناه" ودورها المحوريّ في الاستيلاء على الأراضي والبناء غير القانونيّ، وذلك ضمن تحقيق "صفقة البؤر الاستيطانيّة".

في شباط 2021، عقدت منظّمة "أمَناه" مؤتمرًا استعرضت فيه أنشطتها الدّاعمة للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة. خلال ذلك المؤتمر، أعرب المدير العام للمنظّمة، زئيف (زامبيش) حِفِر، عن فخره بإقامة أكثر من 30 بؤرة رعويّة متعهّدًا بما يلي: "هذا العام، سيتمّ إنشاء عشر بؤر رعويّة إضافيّة. هذا هو المخطّط". وفي حزيران 2023، صرّح في مقابلة مع "ندلان يوش" (عقارات يهودا والسّامرة) قائلًا: "الأداة الأساسيّة التي نستخدمها هي المزارع"، موضّحًا أن مساحة هذه البؤر (المزارع) تفوق بمقدار 2.5 ضعف جميع المساحات التي تشغلها مئات المستوطنات مجتمعةً.

منظّمة "أمَناه" ليست هي هيئة حكوميّة، وبالتّالي فهي غير مُلزمة بأيّ قدرٍ من الشفافيّة أمام الجمهور. إنّها تعمل في الخفاء وتحرص على طمس أيّ أثرٍ لنشاطاتها. تأتي معظم أموالها من شركة البناء التّابعة لها ("بِنياني بار أمَناه") التي تُشيّد بيوتًا في المستوطنات وتبيعها للمستوطنين بأسعار السوق. ولكن إلى جانب هذه الأموال، تحصل "أمَناه" أيضًا على ملايين الشواقل من المجالس الإقليميّة، وتستخدمها لدعم المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة. على سبيل المثال، توظّف المنظّمة شخصًا بدوام كامل تحت مسمّى "مُنسّق المَزارع"، مهمّته مرافقة البؤر الاستيطانيّة الرعويّة ودعمها في مراحل التأسيس وحلّ العقبات التي تواجهها. وفقًا لمعلوماتٍ وصلت إلى منظّمة "السلام الآن" حول أنشطة "أمَناه" في المناطق الخاضعة للمجلس الإقليميّ "غوش عتصيون"، تبيّن أنّ المنظّمة استثمرت بين عامَي 2018 - 2019 ما يقارب مليون شاقل في شراء معدّات ودعم البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، مُستخدمةً لأجل ذلك الأموال التي حصلت عليها من المجلس الإقليميّ.

إضافة إلى ذلك، من المعروف أنّ "أمَناه" كانت متورّطة في إنشاء ما لا يقلّ عن ثلاث بؤر استيطانيّة رعويّة، إذ وقّعت، إلى جانب المستوطن المؤسّس، على عقود مع أصحاب الأراضي. وكان هذا الحال أيضًا في "ميتاريم"، التّابعة للمستوطن ينون ليفي الذي فُرضت عليه، كما أُشير سابقًا، عقوبات دوليّة.

كشفَ تحقيق أجرته هيئة الإذاعة البريطانيّة (BBC) مؤخرًا أنّ منظمة "أمَناه" قدّمت أيضًا قروضًا لمستوطنين بهدف إنشاء بؤر استيطانيّة رعويّة. في شباط 2018، وُقّع عقد قرض بين المستوطن أهارون جيان، من بؤرة "جاد هآرِتس" الواقعة في منطقة طولكرم، وبين "أمَناه"، حصل بموجبه **على قرض بقيمة 300,000 شاقل لإنشاء البؤرة، إضافةً إلى مليون شاقل آخر** لإقامة دفيئات زراعيّة. علاوة على ذلك، أعلنت "أمَناه" أنّها **استثمرت نحو 1.3 مليون شاقل من أموالها الخاصّة في البؤرة، بهدف تجهيز الأرض وإنشاء البنية التحتيّة للمياه والكهرباء.** كشفَ التحقيق، أيضًا، أنّ "أمَناه" **قدّمت قرضًا بقيمة 300,000 شاقل** للمستوطنَيْن نوجا وشَبتاي كوشلفسكي، من بؤرة "مزرعة أفراهام" جنوبيّ جبل الخليل، لتمويل إقامة البؤرة وشراء قطيع أغنام. يُعدّ كوشلفسكي أحد مؤسّسي منظمة "هاشومير يوش"، وفي محيط البؤرة الاستيطانيّة التي أنشأها سُجّل العديد من حوادث العنف ضدّ الفلسطينيّين.

في أيلول 2018، وفي ردّها على التِماسٍ قدّمه فلسطينيون ضدّ إقامة البؤرة الاستيطانيّة الرعويّة "سديه إفرايم"، صرّحت منظمة "أمَناه" بأنّها هي التي قامت بشقّ الطريق المؤدّي إلى البؤرة (بشكل غير قانونيّ)، وبأنّها استثمرت في ذلك مبالغ طائلة.

صرّحت موريا شَرقيط، زوجة المستوطن موشيه شَرقيط من مزرعة "عيمِك تِرتْساه" (البؤرة التي فُرضت عليها عقوبات دوليّة)، لمجلّة "نيويوركر" بأنّ منظّمة "أمَناه" قامت بربط هذه البؤرة الاستيطانيّة بشبكة المياه.

ومن المرجّح بشدّة أن تكون "أمَناه" متورّطة في تقديم القروض والاستثمارات المباشرة لبؤر استيطانيّة رعويّة أخرى عديدة، وعلى ضوء ذلك، فرضت الولايات المتّحدة، بريطانيا وكندا عقوبات عليها.

دعمٌ من الصندوق القوميّ اليهوديّ (كاكال)

أُسّس الصندوق القوميّ اليهوديّ (كاكال) عام 1901 بقرار من الكونغرس الصهيونيّ بهدف شراء الأراضي في فلسطين وإعدادها للاستيطان اليهوديّ. في عام 2023، بلغت الميزانيّة السنويّة لهذا الصندوق نحو 4.5 مليار شاقل. يضمّ مجلس إدارة الصندوق ممثّلين عن الأحزاب الصهيونيّة في إسرائيل، إلى جانب ممثّلين عن الجاليات اليهوديّة حول العالم. منذ عام 1967، لعب "كاكال" دورًا محوريًّا في تطوير المستوطنات وشراء الأراضي في المناطق المحتلّة. كذلك، يموّل هذا الصندوق مشاريع متنوّعة داخل المستوطنات تشمل إنشاء الحدائق العامّة، الممرّات السياحيّة، الطرق، تطوير خزّانات المياه والبُنى التحتيّة للريّ وتحضير الأراضي لأغراض زراعيّة. ومؤخّرًا، كُشف عن استئناف الصندوق عمليّات شراء الأراضي في الضفّة الغربيّة بعد فترة من التوقّف.

نحو 2 مليون شاقل لإنشاء أربع بؤر استيطانيّة رعويّة، على الأرجح شماليّ غور الأردن - تشير وثائق بحوزتنا إلى أنّه من المحتمل أن يكون الصندوق القوميّ اليهوديّ (كاكال) قد موّل أو نفّذ مشاريع بنى تحتيّة لإقامة أربع بؤر استيطانيّة رعويّة: "شيرات هَعَسَقيم"، "جوشِن"، "نوف جِلعاد" و"مَلآخي هَشالوم". الوثيقة عبارة عن مُدوّنة تُفصّل تكاليف "تطوير طرق الوصول إلى بؤر رعويّة في غور الأردن"، وتُقدَّر التكلفة الإجماليّة بنحو 2 مليون شاقل. كذلك، وُجدت وثيقة أخرى تتعلّق بتطوير طريق إلى مزرعة "جِفْعات عيتام"، بتكلفة تُقدَّر بنحو **1.2 مليون شاقل.**من جهتها، نفت مصادر داخل "كاكال" تنفيذ هذه المشاريع مُدّعيةً أنّ الأمر اقتصر على عرض سعر لم يُنفَّذ في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإنّ هذه المعلومات تكشف، على أقلّ تقدير، عن محاولاتٍ من جهات داخل "كاكال" لدعم إقامة هذه البؤر خلال السنوات الأخيرة.

مشروع "الشبيبة في المزارع" — في السنوات الأخيرة، موّل الصندوق القوميّ اليهوديّ برامجَ للتأهيل المهنيّ ولدعم الشبّان المعرّضين للخطر والمقيمين في البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة. يعيش هؤلاء الشبّان داخل تلك البؤر، ويشارك بعضهم في اعتداءاتٍ متكرّرة ضدّ الفلسطينيّين. تُشكّل هذه الأموال مصدرًا رئيسًا يُمكّنهم من البقاء في البؤر الاستيطانيّة، وتُحفّز المزيد من الشبان على الانضمام إليها. يتمّ تمويل هذه المشاريع بواسطة الصندوق من خلال تحويل مبالغ ماليّة إلى ثلاث منظمات: "أرتسِنو"، المجلس الإقليميّ "مطيه بنيامين"، وجمعيّة "لِعوفْدا ڤِلِشومرا".

العام	مشروع	منظّمة\هيئة	المجمل بالشواقل
2021	الشبيبة المُعرّضة للخطر في المَزارع الزراعيّة	"شيڤات تسيون لرجڤي أدَمتاه"	537,570
2022	الشبيبة المُعرّضة للخطر في المَزارع الزراعيّة	المجلس الإقليميّ "مطيه بنيامين"	500,000
2023	الشبيبة المُعرّضة للخطر في المَزارع الزراعيّة	المجلس الإقليميّ "مطيه بنيامين"	1,000,000
2023	الشبيبة المُعرّضة للخطر في المَزارع الزراعيّة	"شيڤات تسيون لرجڤي أدَمتاه"	1,750,000
2023	الشبيبة الحريديّة المُعرّضة للخطر في مزرعة "لِخَتْحيلَه"	"لِعوفْدا ڤِلِشومرا"	750,000
2024	الشبيبة الحريديّة المُعرّضة للخطر في مزرعة "لِخَتْحيلَه"	"لِعوفْدا ڤِلِشومرا"	187,500
المُجمل			**4,725,070**

فتًى قدم من إحدى البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في جنوب جبل الخليل مرتديًا قميصًا يحمل شعار "كاكال" ومنظّمة "أرتسِنو"، أثناء اعتدائه على فلسطينيّين في قرية طوبا. بعدسة: علي عوّاد.

تبرّعات من جهاتٍ خاصّة بدعمٍ من سلطة الضرائب

إحدى الوسائل التي تعتمدها البؤر الاستيطانيّة الرعويّة لتأمين التمويل هي إطلاق حملات تمويل جماعيّ بمساعدة جمعيّات مختلفة تعمل كقنواتٍ تُحوَّل عبرها الأموال التي يتمّ جمعها من المتبرّعين. تحظى غالبيّة هذه الجمعيّات بدعمٍ حكوميّ، إذ يُعترف بتبرّعاتها كمصروفات لأغراضٍ ضريبيّة، وذلك بموجب "البند 46 أ" من قانون الضرائب الإسرائيليّ. خلال السنوات الأخيرة، جُمِعت **عشرات الملايين من الشواقل لصالح هذه البؤر الاستيطانيّة عبر منصّات التمويل الجماعيّ.**

فيما يلي بعض الجمعيّات التي جمعت الأموال لدعم هذه البؤر:

جمعيّة	البؤر الاستيطانيّة الرعويّة التي جُمّعَت لها تبرّعات
أوروت حِمدا"	"نحَلات تسقي"
"آري بِشاج"	"أعيراه شاحار"، "أور مئير"، "نوداع بِيهودا"، "رَمات مِجرون"، "سديه يوناتان"
*"موساري (بتسَلمو)	مزرعة "جوشِن"، مزرعة "مَغنيزي"، "نِقيه تسوف" (مزرعة تسقي بار يوسف)، مزرعة "ماعون"، "ملآخي هَشالوم"، "متسبيه يئير"، "ميشِك مَن"، "نحَلات أڤوت"، "عوز تسيون"
* الجمعيّة لتطوير المَزارع الزراعيّة في السّامرة	مزرعة "أفيحاي"
الصندوق لتطوير مجلس مطيه بنيامين والاستيطان	البؤرة الاستيطانيّة "حوشِن"
*"هاشومير يوش"	"هاشومير يوش"
*"قِياراشتِم أوتا"	"أعيراه شاحار"، "جڤعات أوهاڤي ياه"، "جڤعات روِنِن"، "رمات مِجرون"
*المركز الروحيّ والمجتمعيّ "أوتسروت إفرايِم"	مزرعة "عيمِك تِرتساه"
"نحَلات عوڤدي هَشِم"	"نحَلات تسقي"
*"تسدكاه قِحِسِد عِلي"	"جڤعات هَكطورِت"
*صندوق جوش عتسيون	مزرعة "عيدِن"، مزرعة "بني كيدِم"، مزرعة "كِشوالا"، "نِقيه أوري"
*صندوق جبل الخليل	مزرعة "ميتاريم"
*"شيڤات تسيون لرجڤي أدَمتاه"	مزرعة "نجوهوت"
*"تورات لِحيما"	مزرعة "هار إلّا"، مزرعة "شوڤي إيرِتس"، "الصندوق لدعم الرعاة"، "نحتضن أبطال المزارع والتلال"

* جمعيّات حاصلة على إقرار بموجب البند 46أ

لقطة شاشة من حملة تمويل جماعيّ لصالح بؤرة استيطانيّة رعويّة جنوبيّ جبل الخليل

في تمّوز 2021، توجّهت منظّمة "السلام الآن" إلى الشرطة الإسرائيليّة بشأن إحدى حملات جمع التبرّعات التي نظّمتها جمعيّة "موساري" (بِتسِلمو)، مطالبةً بفتح تحقيقٍ ضدّ الجمعيّة بشُبهة تمويل أنشطة غير قانونيّة، إضافةً إلى تفعيل صلاحيّاتها لمصادرة الأموال التي تمّ جمعها. امتنعت الشرطة عن اتّخاذ أيّ إجراء مكتفيةً بردٍّ مقتضب. إثر ذلك، قدّمت "السلام الآن" في حزيران 2022 التماسًا إلى المحكمة العليا، ولا تزال القضيّة قيد النظر على أن تُعقد جلسة بشأنها في شباط 2025.

تلخيص

في هذا الفصل، أوضحنا أنّ البؤر الاستيطانيّة الرعويّة في الضفّة الغربيّة ليست ظاهرة مستقلّة تحدث بمعزلٍ عن الدولة، بل أنّ منظومةً متكاملة تقف وراءها وتعمل على إقامة البنى التحتيّة، شقّ الطرق، شراء المعدّات، إنشاء منظومة حراسة واسعة والسيطرة، بعنفٍ، على مئات الآلاف من الدونمات. وِفقًا لما توصّلنا إليه، فإنّ المعلومات الواردة في هذا البحث لا تغطّي سوى جزءٍ من المصادر الماليّة التي تموّل هذه البؤر. ويتّضح من البيانات التي تمكّنّا من الكشف عنها أنّ جزءًا كبيرًا من الأموال التي تُموّل هذه البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة — إن لم يكن معظمها — مصدره أموال دافعي الضرائب.

خلال عامَي 2023 - 2024، خُصّص 54 مليون شاقل من أموال الخزينة لصالح البؤر الاستيطانيّة الرعويّة، وذلك بشكلٍ مباشرٍ وصريح. نُقلت هذه الأموال عبر وزارة الاستيطان ودائرة الاستيطان إلى المجالس الإقليميّة، ومنها إلى البؤر نفسها. وفي ميزانية عام 2025، خُصّصت حتّى الآن 10 ملايين شاقل إضافيّة مُحدّدة رسميًا لتمويل "وسائل أمنية" داخل هذه البؤر.

إضافةً إلى ذلك، تحظى السلطات المحليّة في المستوطنات بتمويلٍ سنويٍّ يُقدَّر بنحو 30 مليون شاقل، وذلك ضمن إطار مشروع "حماية أراضي الدولة". يُستخدم هذا التمويل لشقّ الطرق، تسيير الطائرات المُسيّرة (الدرونز)، شراء المركبات، بناء الأسوار وتمويل عناصر ميدانيّة تعمل على تعزيز الاستيلاء على الأراضي.

تحوّل وزارة الزراعة للبؤر الاستيطانيّة الرعويّة دعمًا مباشرًا للرّعي بقيمة لا تقلّ عن 1.66 مليون شاقل، فضلًا عن دعمٍ غير مباشر يُحوَّل إلى منظّمات تعمل على تجنيد متطوّعين لدعم هذه البؤر. وقد بلغ حجم هذا الدعم نحو 20 مليون شاقل بين الأعوام 2019 - 2023.

إلى جانب إدارتها للأموال الحكوميّة المُخصّصة لـ "الوسائل الأمنيّة" وتحويلها إلى البؤر الاستيطانيّة، تقدّم دائرة الاستيطان أيضًا مِنحًا لأصحاب هذه البؤر لتطوير مشاريع تجاريّة بقيمة لا تقلّ عن 1.65 مليون شاقل، فضلًا عن قروضٍ لم تُكشف بعد تفاصيل قيمتها المُجمَلة.

كذلك، تضخّ كلٌّ من منظمتَي "أمَناه" و"كاكال" ملايين الشواقل في هذه البؤر الاستيطانيّة. وبينما تُركّز "أمَناه" استثماراتها في تطوير البُنى التحتيّة، تموّل "كاكال" بشكلٍ أساسيّ المتطوّعين الذين يساعدون في تشغيل البؤر الاستيطانيّة الرعويّة. وإلى جانب كلّ ذلك، تُساهم الدولة في دعم هذه البؤر من خلال تسهيل حملات جمع التبرّعات بواسطة الاعتراف بهذه التبرّعات كمصروفات، وذلك لأغراضٍ ضريبيّة.

مُلحق: جدول مُلخّص لعقود التخصيص المتوفّرة لدينا

تاريخ التوقيع	اسم\موقع المزرعة (اسم المالك)	استخدامات	دونم حسب الخريطة	دونم حسب العقد	الجهة المُخصِّصة	بدء سريان العقد	انتهاء سريان العقد	عدد رؤوس الأغنام\ البقر	شواقل ₪
14/01/2019	مزرعة "أڤراهام" (شبتاي كوشالڤسكي)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	3,781	3,000	دائرة الاستيطان	01/01/2019	01/01/2020		
غير مذكور	بالقرب من "مجداليم" و"جيتيت"	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,796	2,000	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	600	0
10/03/2021	بالقرب من "ميخورا" (إيتمار كوهين)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,569	1,000	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022		0
07/02/2021	بالقرب من "معاليه عاموس" (عوفيد شاحاف)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,057	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	180	0
10/03/2021	شرقيّ "ميخورا" (إوري كوهين)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	4,039	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022		0
30/06/2021	بالقرب من "ملكيشوع"	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,644	1,500	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	300	0
02/06/2017	"نجوهوت" (حجاي نيسيم)	لأغراض الغرس، الرّعي، الأعمال الزراعيّة وإقامة منشآت زراعيّة غير دائمة مرتبطة بهذه الاستخدامات	2,944	غير مذكور	دائرة الاستيطان	02/06/2017	02/06/2024		1
20/02/2021	"إيرِتس هَتسڤي" (تسڤي لِكس)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,117	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	250	0
29/01/2019	بالقرب من سوسيا (يعكوڤ شِختر)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	989	1,000	دائرة الاستيطان				0
14/03/2021	منطقة إطلاق نار 918 (يعكوڤ شِختر)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	2,303	غير مذكور	دائرة الاستيطان			300	0
13/04/2021	"مِكنيه يهودا" (يسرائيل كابلان)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,647	1,400	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	500	0
20/03/2018	"مِدبار حِڤر"	تنقص الصفحات ذات الصلة	2,550	غير مذكور	دائرة الاستيطان				
18/04/2021	"بني كيدِم"	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	2,356	2,179	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022		0
14/02/2021	"يهودا" (إلياشيڤ ناحوم)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	2,465	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	200	0

تاريخ التوقيع	اسم\موقع المزرعة (اسم المالك)	استخدامات	دونم حسب الخريطة	دونم حسب العقد	الجهة المُخصِّصة	بدء سريان العقد	انتهاء سريان العقد	عدد رؤوس الأغنام\ البقر	شواقل ₪
07/03/2021	"تينيه ياروك" (ديدي عاموسّي)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,614	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	300	
10/03/2021	"إل نقيه" (ناداڤ شڤارتس)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	2,119	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	171	0
29/01/2019	"ماعون" (يهوشافاط تور)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	4,780	3,600	دائرة الاستيطان	01/01/2019	01/01/2020		0
19/01/2021	"تسون كيدار" (أرييل جرينجلِك)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	693	1,000	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	70	0
30/06/2021	"جوشِن" (مِناحيم جوشِن)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	746	2,000	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	350	0
17/03/2021	"شوڤياه" (يوسف حاييم مغنيزي)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	389	400	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022		0
12/04/2021	"شيرات هَعَسَڤيم"	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,073	1,067	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	596	0
22/03/2021	" ميتاريم" (ينون ليڤي)	وحدة زراعيّة اقتصاديّة لتربية الأغنام وإقامة المباني المرتبطة بذلك. غرس وزراعة	867	غير مذكور	إدارة المنطقة الصناعيّة "ميتاريم" ضمن الشركة لتطوير جبل الخليل				
21/01/2021	بالقرب من "متسبيه يريحو"	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	1,758	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	400	0
17/10/2021	بالقرب من حمرا (موشيه شَرڤيط)	لغرض الرّعي فقط لمدّة سنة	798	1,100	دائرة الاستيطان	01/01/2021	01/01/2022	130	
02/01/2018	مزرعة "تسڤي" (تسڤي بار يوسِف)	لأغراض الغرس، الرّعي، الأعمال الزراعيّة وإقامة منشآت زراعيّة غير دائمة مرتبطة بهذه الاستخدامات	1,162	غير مذكور	دائرة الاستيطان	01/01/2018	01/01/2023		
حزيران 2021	بالقرب من "السموع"	استخدام زراعيّ يشمل الغرس، الزراعة، وما إلى ذلك - العقد سارٍ لمدّة عام واحد، ويتجدّد تلقائيًّا سنويًّا	624	331.4	شركة "هيمنوتا"				
المُجمل			**46,879**	**21,577**					